



بحوث قسم علم الاجتماع



دور وثيقة الأزهر لنبذ العنف في نشر ثقافة التسامح

دراسة تحليلية

د / دينا محمد السعيد أبو العلا

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب - جامعة المنصورة

الملخص:

يتميز البحث الراهن بكونه يهدف إلى رصد أهم القيم المتضمنة في وثيقة الأزهر لنبذ العنف، والتعرف على الطرق التي من خلالها تم تنفيذ مبادئ الوثيقة وأهمية وجود القوى السياسية المصرية، وأهمية دور الأزهر والكنيسة المصرية في نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف وقبول الآخر.

- تحليل بنود الوثيقة للكشف عن مدى اهتمامها بنشر مبادئ الديمقراطية، والتعايش السلمى بين أفراد المجتمع، ونبذ التعصب والعنف.

- محاولة البحث الراهن تقديم رؤية مستقبلية عن الوسائل التي من خلالها يتم نشر ثقافة التسامح، وتأكيد نبذ العنف، ونشر التعايش السلمى بين أفراد المجتمع، وتحقيق الأمن الاجتماعى.

كما يتميز بكونه يهدف إلى رصد أهم القيم المتضمنة في وثيقة الأزهر لنبذ العنف، والتعرف على الطرق التي من خلالها تم تنفيذ مبادئ الوثيقة وأهمية وجود القوى السياسية المصرية، وأهمية دور الأزهر والكنيسة المصرية في نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف وقبول الآخر.

- تحليل بنود الوثيقة للكشف عن مدى اهتمامها بنشر مبادئ الديمقراطية، والتعايش السلمى بين أفراد المجتمع، ونبذ التعصب والعنف.

- محاولة البحث الراهن تقديم رؤية مستقبلية عن الوسائل التي من خلالها يتم نشر ثقافة التسامح، وتأكيد نبذ العنف، ونشر التعايش السلمى بين أفراد المجتمع، وتحقيق الأمن الاجتماعى.

- Research summary:
- The current research is distinguished by the fact that it aims to monitor the most important values contained in the Al-Azhar document for the rejection of violence, and to identify the methods through which the principles of the document were implemented, the importance of the presence of the Egyptian political forces, and the importance of the role of Al-Azhar and the Egyptian Church in spreading a culture of tolerance, rejection of violence and acceptance of the other. - Analyzing the articles of the document to reveal the extent of its interest in spreading the principles of democracy, peaceful coexistence among members of society, and the rejection of intolerance and violence. - The current research attempt to present a future vision of the means through which to spread the culture of tolerance, to emphasize the rejection of violence, to spread peaceful coexistence among members of society, and to achieve social security. It is also distinguished by the fact that it aims to monitor the most important values included in the Al-Azhar

document for the rejection of violence, and to identify the methods through which the principles of the document were implemented, the importance of the presence of the Egyptian political forces, and the importance of the role of Al-Azhar and the Egyptian Church in spreading a culture of tolerance, rejection of violence and acceptance of the other. - Analyzing the articles of the document to reveal the extent of its interest in spreading the principles of democracy, peaceful coexistence among members of society, and the rejection of intolerance and violence. - The current research attempt to present a future vision of the means through which to spread the culture of tolerance, to emphasize the rejection of violence, to spread peaceful coexistence among members of society, and to achieve social security.

مقدمة:

تعد ثقافة التسامح بمثابة ثقافة مجتمعية تسعى إلى نشر مجموعة من المبادئ والقيم الديمقراطية، التي تحرص على نشر ثقافة التعايش السلمى وقبول الآخر، ونشر ثقافة الحوار، التي من شأنها أن تسعى إلى تحقيق الأمن الاجتماعى ؛ حتى يستقر المجتمع، ويحقق أهدافه التنموية، وقد شهد المجتمع المصرى قبيل ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ موجات من العنف، والتعصب للآراء الشخصية أو لبعض الاتجاهات السياسية دون النظر إلى حرية الآخر فى التعبير عن رأيه، الأمر الذى دعا الأزهر الشريف والكنيسة المصرية والقوى السياسية فى المجتمع آنذاك إلى إعلان مجموعة من المبادئ وهى مبادئ فى - مجملها - تضمنتها وثيقة الأزهر لنبذ العنف، والتي من شأنها أن

تحرص على تحقيق مبادئ الديمقراطية والتعايش السلمى ونبذ العنف وتأكيد أهمية نشر ثقافة التسامح بوصفها نوع من المسئولية المجتمعية، وهو ما يحاول البحث الراهن طرحه من خلال إيضاح دور وثيقة الأزهر لنبذ العنف في نشر ثقافة التسامح.

أولاً: الإطار النظري للبحث

١- مشكلة البحث:

شهد المجتمع المصري في الآونة الأخيرة وبالتحديد عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ عديداً من التغيرات التي أفرزت بعض الممارسات والسلوكيات التي لم تكن مقبولة أو معتادة من الشعب المصري، ومنها تصاعد حدة موجات العنف والتعصب سواء السياسي أم الديني، وظهور بعض المظاهر السلبية المرفوضة من عدم قبول الآخر، والتعايش السلمى، الأمر الذى دفع بالقوى السياسية والدينية في مصر إلى السعي إلى تقليل من تلك المظاهر، وقد ظهر واضحاً دور الأزهر الشريف في مواجهة تيارات العنف المختلفة، الأمر الذى دعا بالأزهر والقوى السياسية إلى إعلان مجموعة من المبادئ التي من شأنها تأكيد حرية الرأى والرأى الآخر، والتي تضمنتها وثيقة الأزهر لنبذ العنف، ووقعت في مشيخة الأزهر بحضور القوى السياسية، وممثلى الكنائس المصرية والذين هدفوا إلى إعلان التزامهم بالمبادئ الوطنية والقيم العليا لثورة ٢٥ يناير، وذلك بهدف استقرار الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع، ونشر ثقافة قبول الآخر، ونبذ العنف، ونشر مبادئ التعايش السلمى، وهو ما تهدف إليه ثقافة التسامح، والتي أجريت عنها مجموعة من البحوث والدراسات، ومنها دراسة نازى محمد بعنوان بدائل مقترحة لتفعيل دور المؤسسات التربوية في تنمية ثقافة التسامح بين طلاب المرحلة الثانوية، ٢٠١٩، والتي سعت إلى تأكيد أهمية دور المؤسسات التربوية المختلفة في نشر ثقافة التسامح، وتخفيف حدة العنف في المجتمع المصري، من خلال تقديم بدائل لتفعيل دورها، تتضمن منطلقات فكرية، وآليات محددة، قابلة للتنفيذ من شأنها أن تحد من موجات العنف التي شهدتها المجتمع.

ذلك أن مؤسسات الدولة المختلفة يتوقع أن يكون لها دورٌ في التصدى للعنف، ونشر ثقافة التسامح، وهو ما تؤكده نظرية الدور من خلال مسلماتها الأساسية إلى مفهوم توقعات الدور والتي تكمن في مجموعة الإجراءات التي يتوقعها أفراد المجتمع من شخص معين - بمثله

الأزهر والقوى السياسية - يشغل مركزًا معينًا، والتي قد تتفق في مضمونها مع ما يهدف إليه مدلول هذا الدور عند أفراد المجتمع بالنسبة إلى مركز الأزهر ومكانته في نفوس المصريين.

ويثير البحث الراهن تساؤلاً مؤداه ما أهم القضايا التي تضمنتها وثيقة الأزهر لنبذ العنف ؟، وما أهم القيم التي تضمنتها الوثيقة ؟ أى مدى أسهمت الوثيقة في نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف ؟ وما الأهداف العامة التي سعت الوثيقة إلى طرحها ؟ وذلك من خلال تحليل مضمون وثيقة الأزهر لنبذ العنف، وكذلك رصد رؤية عينة من المتخصصين في بنود الوثيقة، ومدى تأثيرها في نشر ثقافة التسامح.

٢- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهدافه، وموضوعه، والحاجة إلى تأكيد نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف وقبول الآخر، والذي يتضح من خلال ما يلي:

أ- الأهمية النظرية:

- تقديم إطار نظري يُعرف بوثيقة الأزهر لنبذ العنف المقدمة من الأزهر والموقع عليها من القوى السياسية المصرية، قبل ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، بوصفها نوعًا من الالتزام وتهدئة حدة العنف في المجتمع المصري.
- الاستفادة من الأطر النظرية والدراسات السابقة، وتقديم تصور نظري يوضح أهمية نبذ العنف ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر في المجتمع المصري ؛ سعيًا للاستقرار، وتأكيد مبادئ الحرية والديمقراطية في المجتمع.
- تقديم رؤية نظرية عن ثقافة التسامح، ومفهومها، ودورها في نشر مبادئ التعايش السلمى وقبول الآخر، وتحقيق الأمن الاجتماعى.

ب- الأهمية التطبيقية: يتميز البحث الراهن بكونه يهدف إلى رصد أهم القيم المتضمنة في وثيقة الأزهر لنبذ العنف، والتعرف على الطرق التي من خلالها تم تنفيذ مبادئ الوثيقة وأهمية

وجود القوى السياسية المصرية، وأهمية دور الأزهر والكنيسة المصرية في نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف وقبول الآخر.

- تحليل بنود الوثيقة للكشف عن مدى اهتمامها بنشر مبادئ الديمقراطية، والتعايش السلمى بين أفراد المجتمع، ونبذ التعصب والعنف.
- محاولة البحث الراهن تقديم رؤية مستقبلية عن الوسائل التي من خلالها يتم نشر ثقافة التسامح، وتأكيد نبذ العنف، ونشر التعايش السلمى بين أفراد المجتمع، وتحقيق الأمن الاجتماعى.

٣- أهداف البحث:

ينطلق البحث الراهن من هدف رئيس، وهو تحليل بنود وثيقة الأزهر لنبذ العنف، والكشف عن دورها في نشر ثقافة التسامح.

والذى ينبثق عنه الأهداف الفرعية التالية:

- أ- رصد أهم القضايا المتضمنة في وثيقة الأزهر لنبذ العنف.
- ب- الكشف عن أهم المبادئ والالتزامات الأخلاقية التي تسهم في نشر ثقافة التسامح.
- ج- رصد دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر ثقافة التسامح.
- د- التعرف على آلية تنفيذ أهداف الوثيقة مجتمعياً.

٤- تساؤلات البحث:

- أ- هل نجحت وثيقة الأزهر لنبذ العنف في الحد من العنف في المجتمع المصرى ؟
- ب- ما مدى تأثير الوثيقة في نشر ثقافة التعايش وقبول الآخر ؟
- ج- ما أهم القضايا التي تضمنتها الوثيقة ؟

د- ما وسائل نشر ثقافة التسامح في المجتمع المصري؟

٥- مفاهيم الدراسة:

أ- مفهوم ثقافة التسامح:

ينظر إلى ثقافة التسامح كونها مبدء سياسياً يشير إلى أن الأفراد عليهم أن يتعلموا كيف يعيشون ويسمحون لغيرهم أن يعيشوا، ومن ثم يتيحوا للآخرين ممن يعتنقون رؤى مختلفة عن رؤاهم ممارسة الرؤى دون تدخل منهم.

وتعنى ثقافة التسامح احترام الآخر قبول تنوع الثقافات واختلافها، وهى ليست مجرد واجب أخلاقي ولكنه أيضاً ضرورة سياسية وقانونية، وهو فضيلة تجعل السلام ممكناً عالمياً، وتساعد بالتالي في استكمال ثقافة الحرب بثقافة السلام، كما أنه ليس تنازلاً أو مجاملة للآخر، بل هو قبل كل شيء موقف يقوم على الاعتراف بالحقوق العالمية للشخص والحريات الأساسية للآخر، لذلك فالتسامح ينبغي أن يطبق من جانب الأفراد، كما يطبق من جانب الجماعات والدول.

كما تعنى ثقافة التسامح أيضاً القدرة على تحمل الرأى الآخر، والصبر على أشياء لا يجبها الإنسان، ولا يرغب فيها بل يعدها أحياناً مناقضة لمنظومته الفكرية والأخلاقية، ذلك أن قبول مبدء التسامح، وفكرة التعايش يعنى تجاوز سبيل الانقسام الذى يقوم على أساس الدم، أو الرابطة القومية، أو الدين، أو الطائفة، أو العشيرة، أو غيرها من الناحيتين النظرية والأخلاقية على أقل تقدير.

المفهوم الإجرائى لثقافة التسامح:

ينظر البحث الراهن إلى ثقافة التسامح كونها تلك المبادئ والالتزامات الأخلاقية التى تهتم بنشر ثقافة التعايش وقبول الآخر، وتكفل حرية التعبير عن الرأى والرأى الآخر، وقبول التنوع الثقافى والفكرى والسياسى، وتسعى إلى نبذ كافة أشكال العنف، أو التحريض عليه، والالتزام

بالمبادئ التي تضمنتها وثيقة الأزهر لبند العنف ؛ حتى يستطيع المجتمع العيش في استقرار، وتحقيق الأمن المجتمعي المطلوب، وإرساء مبادئ الديمقراطية والمساواة .

ب- وثيقة الأزهر لبند العنف:

يمكن توضيح مفهوم وثيقة الأزهر إجرائياً على النحو التالي:

تلك المعايير والقواعد الموقعة في مشيخة الأزهر في ١٩ ربيع الأول سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٣١ يناير سنة ٢٠١٣ م، بحضور طائفة من هيئة كبار العلماء ومشاركتهم، وممثلي الكنائس المصرية والذين هدفوا إلى إعلان التزامهم بالمبادئ الوطنية والقيم العليا لثورة ٢٥ يناير، وقد اشتملت الوثيقة على عشرة بنود، وتضمنت مجموعة من المبادئ والحقوق التي من شأنها أن تُعلى قيم التسامح والتعايش وقبول الآخر وتؤكد نبذ العنف، أو التحريض عليه، أو السكوت عنه في مقابل الالتزام بالوسائل والآليات السلمية في العمل الوطني وتأكيد مبدء الحوار من أجل حماية النسيج الوطني الواحد، وحماية كيان الدولة المصرية، وإعلاء سيادة القانون.

٦- التوجه النظري للبحث:

أ- نظرية الدور:

ظهرت نظرية الدور خلال منتصف القرن العشرين، وهي تعد أحد النظريات المهمة في علم الاجتماع ، فهي تلقي الضوء على توقعات وآمال اجتماعية مرتبطة بمواقع اجتماعية محددة، وذلك مثل الطموحات، والأهداف العامة.^٢

ويعنى الدور الحقوق والواجبات والالتزامات التي تعد في نفس الوقت المكونات الأساسية لهذه المراكز التي تطبع الأشخاص الحاصلين عليها بطابع خاص، وهذه الأدوار لها تأثير في المكانة التي يحتلها الفرد.^٣

ويستخدم علماء الاجتماع الأدوار على أنها وحدات تسهم في بناء المؤسسات الاجتماعية كالأسرة، أو المدرسة أو المصنع...، بوصفها مؤسسات اجتماعية يتم تحليلها على أنها تضم

مجموعة أدوار خاصة بالأفراد المنتظمين في هذه المؤسسات، مثل أفراد الأسرة أو التلاميذ أو المعلمين، لتحقيق هذه المؤسسات أهدافها من خلال تفاعل هذه الأدوار بين أفراد المجتمع.^٤

وتنطلق نظرية الدور من مقولة أساسية هي أن المجتمع عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة، هذه المراكز متضمنة أدوارًا اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز، وتستند كذلك على مفهوم التوقعات المتصلة بهذه المراكز الاجتماعية أنواعًا مختلفة من التوقعات التي تحدد تصرفات الأفراد، وتتصل ببعضها لتكون شبكة من العلاقات داخل المجتمع، وقد أدى تقسيم العمل في المجتمع إلى تعدد الأدوار وتباينها نتيجة لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتغييرها بين الوحدات التنظيمية داخل البناء الاجتماعي، وتعدد المهن والوظائف، وتكوين مجموعة من القوانين والجزاءات التي تحدد السلوك في المواقف المختلفة بمظاهر الحياة الحضرية التي تزيد من تعدد الأدوار وتخصصها والتكوين المستمر لأدوار جديدة^٥، وتقوم نظرية الدور على مجموعة من الركائز المهمة التي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

يرى منظرو هذه النظرية ومؤطروها أن الدور الاجتماعي له أربعة جوانب رئيسية، هي:

أ- **توقعات الدور:** تكمن توقعات الدور في مجموعة الإجراءات التي يتوقعها أفراد المجتمع من شخص يشغل مركزًا معينًا، والتي قد تتفق في مضمونها مع ما يرمى إليه مدلول الدور بالنسبة إلى هذا المركز أو قد لا تتفق معه.

ب- **محددات الدور:** هي عبارة عن مجموعة الخطوات الاجرائية التنظيمية التي تنص عليها القوانين واللوائح والمعايير المرتبطة بمركز معين.

ت- **إدراكات الدور:** يقصد بها مجموعة الإدراكات التي يدركها الشخص حول ما سيفعله وكيف سيفعله، وتتكون هذه المدركات من مصدرين أولهما: معرفة الفرد عن هذا الدور الذي سيقوم به، والثاني: معارف الفرد عما لدى الناس من أفكار نحو هذا الدور.

ث- **ممارسات الدور:** وهي مجموعة الإجراءات الفعلية التي يقوم بها الشخص في مركز معين، وليس من الضروري تطابق هذه الإجراءات مع مضمون الركائز السابقة، وإن كانت تتأثر بها.^٦

هذا وتقوم نظرية الدور علي عديد من القضايا والفرضيات، والتي تنصب على فهم السلوك الإنساني في ضوء تفاعل الفرد مع البيئة والثقافة والشخصية، حيث إنها تفترض ما يلي:

- سلوك الفرد ومشاعره تختلف في المواقف الاجتماعية باختلاف الدور الذي يشغله الفرد، كما تفترض أن سلوك الفرد يتحدد بالنسبة إلى فرد الفاعل نفسه، وبالنسبة إلى أشخاص المحيطين به بناءً على دوره، كما أنه يمكن تحديد دور فرد ما وفهمه من خلال الأفعال والأنشطة والتصرفات التي يقوم بها.
- أداء فردٍ لدوره بصورة ملائمة يتحدد بمدى استجابة الآخرين وتفاعلهم مع أدائه لدوره، كذلك تفترض نظرية الدور أن اضطراب أداء الفرد لدوره يؤدي إلى تعطيل وظائفه، والمحيطين به، والسياق الاجتماعي الذي يعيش فيه، كما تري نظرية الدور أن دور الفرد هو مجموعة من الأفعال والتصرفات التي يتعلمها، أما بصورة مقصودة أو بشكل عارض من خلال موقف يتضمن تفاعل.^(٨)

ويرجع اعتماد البحث الراهن على نظرية الدور للأسباب التالية:

- محاولة البحث الراهن الكشف عن الدور المتوقع من وثيقة الأزهر لنبد العنف في نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، وهو ما يتفق ومفهوم توقعات الدور الذي يُعد أحد الجوانب الرئيسية التي تعبر عنها نظرية الدور، والذي يشير إلى مجموعة الإجراءات - التي تتمثل هنا في بنود الوثيقة - التي يتوقعها المجتمع من الأزهر بوصفه مؤسسة لها دورها السياسي والديني في المجتمع، وتحاول العمل على نشر الفكر المعتدل ونبد التعصب والعنف.
- يحاول البحث الراهن رصد مدى إدراك الأفراد لدور الأزهر بوصفه أحد مؤسسات الدولة في نبد العنف، وهو ما يتفق مع نظرية الدور كونها تسعى إلى الكشف عن إدراكات الأفراد للدور، والتي تعنى الجوانب المعرفية لدى الأفراد حول ما سيفعلون؟، وكيف سيفعلونه؟

- من خلال تحليل مضمون وثيقة الأزهر لنبذ العنف يحاول البحث الراهن الكشف عن مجموعة الإجراءات الفعلية التي قام بها الأزهر والقوى السياسية في مصر؛ لمواجهة العنف وعودة الاستقرار، وهو ما يعرف من خلال نظرية الدور بممارسات الدور.

٧- الدراسات السابقة:

دراسة Barry بعنوان: موقع قيمة التسامح بين الفضائل^٩

هدفت دراسة (Barry) إلى التعرف على أهمية قيمة التسامح بين القيم الأخرى، وكشف الفروق بين الأشخاص في درجة الالتزام بالقيم الأخلاقية، وفق تصنيف هذه القيم والفضائل، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت الدراسة على بيانات ثلاث دراسات سابقة اهتمت بالاختلافات والفروق الفردية بين أفراد العينة في تفضيل ممارسة أى من المزايا الأخلاقية، وقد توصلت الدراسة إلى تقدم حالات التسامح القائمة على القيم الإيجابية، حيث تقدمت الحالات القائمة على الدفء العاطفي على تلك الحالات التي تقوم على أسس تحريمية مثل ضبط النفس، والاعتدال السلبي، كما تبين أيضاً أن قيمة التسامح القائمة على أساس العاطفة والكرم والشفقة والدفء لها آثار أبلغ وأكثر إيجابية في العلاقات الإنسانية من التسامح القائم على الصبر، وضبط النفس، والعدل.

دراسة صالح ذياب هندي، صادق حسن الشديقات، بعنوان: قيم التسامح في منهج

التربية الوطنية - الجامعة الهاشمية أنموذجاً^{١٠}

هدفت الدراسة السابقة إلى معرفة قيم التسامح في منهج التربية الوطنية بالجامعة الهاشمية بالأردن، من خلال تحليل محتوى كتاب التربية الوطنية المقرر على جميع الطلبة بالجامعة، باستخدام منهج تحليل المضمون، واستمارة تحليل اشتملت على (٤٥) مفردة بوصفها أداة للدراسة، والتي توصلت إلى مجموعة من القيم تعبر عن التسامح وردت في موضوعات الكتاب الثمانية، جميعها بلغت ٢٤ قيمة، وتكررت ٥٢ مرة، وكشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دالة

إحصائية بين تكرارات قيمة التسامح في كل موضوع من موضوعات الكتاب، وانتهت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل الاهتمام بقيم التسامح في المناهج التعليمية.

دراسة Tsang, McCullough بعنوان: التسامح والمصالحة، دراسة تحليلية.

١١

هدفت الدراسة السابقة إلى التعرف على أثر الوفاق والمصالحة والتسامح في العلاقات المتضررة بسبب التجاوزات والانتهاكات السلوكية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت بالاستبيان بوصفها أداة لجمع المادة الميدانية، وتكونت عينة الدراسة من ٢٠١ من طلاب جامعة بايلور في تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، وجود علاقة قوية بين التسامح والمصالحة، فيما بين أفراد العينة، وأنفسهم من جانب، وبين الآخرين من جانب آخر، وتأكيد الرأي القائل بوجود علاقة فيما بين الغفران بمعنى التسامح، والمصالحة بمعنى الوفاق.

دراسة شيماء عمر، بعنوان: فاعلية برنامج إرشادي لتنمية قيم التسامح وخفض

الميلول التعصبية لدى عينة من تلاميذ المدارس الإعدادية^{١٢}

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من فاعلية برنامج إرشادي مقترح لتنمية قيم التسامح وخفض الميلول التعصبية على عينة من تلاميذ المرحلة الإعدادية، والتعرف على مدى استمرارية البرنامج الإرشادي في تنمية قيم التسامح وخفض الميلول التعصبية لدى طلاب المرحلة الإعدادية بعد انتهاء الجلسات الإرشادية، وتكونت عينة الدراسة من ٢٥٠ تلميذاً وتلميذة من تلاميذ المرحلة الإعدادية، ومن نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تلاميذ المجموعة الضابطة في القياس القبلي والبعدي على مقياس التسامح، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات تلاميذ المجموعة الضابطة في القياس القبلي والبعدي على مقياس الميلول التعصبية.

دراسة سامي معروف، بعنوان: التفكير الإيجابي وعلاقته ب(التسامح - التعصب)

لدى عينة من طلاب كلية التربية بجامعة حلوان والوادي الجديد^{١٣}

هدف البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين التفكير الإيجابي و(التسامح - التعصب) لدى طلاب كلية التربية، والكشف عن الفروق وفق اختلاف مستوى التفكير الإيجابي (منخفض، متوسط، مرتفع) على مقياس (التسامح - التعصب)، وأبعاده الفرعية لدى عينة الدراسة، والكشف عن الفروق بين المتعصبين والمتسامحين في التفكير الإيجابي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وطبق المقياس على عينة قوامها ٨٠٠ مفردة من طلاب كلية التربية بجامعة حلوان والوادي الجديد، وتوصلت نتائج البحث إلى وجود علاقة ارتباطية بين التفكير الإيجابي والتسامح، ووجود علاقة عكسية بين التفكير الإيجابي والتعصب.

دراسة محمد جمال عدلي، بعنوان: دور المدرسة الثانوية في تنمية قيمة التسامح لدى

الطلاب، دراسة ميدانية^{١٤}

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المدرسة في تنمية قيمة التسامح لدى الطلاب، وتقديم تصور مقترح لتفعيل دورها في تنمية قيمة التسامح لدى الطلاب، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستعانت بالاستبيان بوصفه أداة للدراسة الميدانية ، والذي طبق على عينة قوامها ٦٠٠ طالب وطالبة، وأظهرت نتائج الدراسة بعض المؤشرات والدلائل عن مسببات السلوكيات العنيفة لدى الطلاب، مثل ما يقدمه المعلمون من نماذج سلوكية بحيث لا يعد الطلاب المعلم قدوة لهم، وعدم اتسام المعلمين بالديمقراطية داخل قاعات الدرس، وأن الطلاب لا يستطيعون التواصل الفكري مع المعلمين، حيث إنهم لا يعطون فرصًا متكافئة للطلاب للمناقشة والحوار.

دراسة حميد شهيد حفات، بعنوان: دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة

التسامح من وجهة نظر الصحفيين العراقيين - دراسة مسحية^{١٥}

هدفت هذه إلى معرفة دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة التسامح في المجتمع العراقي من وجهة نظر الصحفيين العراقيين، والتي تُعد من الدراسات الوصفية، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، واستخدمت الدراسة الاستبيان بوصفه أداة لجمع المادة والذي طبق على عينة قوامها ٣٥٩ من الصحفيين العراقيين بمدينة بغداد، وكشفت نتائج الدراسة عدة محاور فيما يتعلق بأكثر موضوعات ثقافة التسامح انتشارًا، فقد جاءت الموضوعات

التي تبحث عن الجانب الإنساني وتقديم المساعدات إلى المحتاجين والدعوة إلى الحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه، والتسامح الديني الذي يدعو إلى حرية ممارسة الشعائر الدينية للفرق والطوائف في المرتبة الأولى، أما التأثيرات المعرفية فتجسدت في نبذ الطائفية، وضرورة تبادل الثقافات المتنوعة، وتكوين الاتجاهات الإيجابية وقبول الآخر في المرتبة الثانية، ثم التأثيرات الوجدانية المتمثلة في الحذر من المعلومات المزيفة والأخبار الكاذبة، وتنمية الذوق العام.

دراسة محمد سليم أحمد، بعنوان دور جماعات النشاط في تنمية قيم التسامح لدى

أعضائها^{١٦}

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور جماعات النشاط في تنمية قيم التسامح لدى أعضائها، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستعانت بالاستبيان كأداة لجمع المادة الميدانية، والذي طبق على عينة عمدية قوامها ٥٦ مفردة، من أعضاء جماعات النشاط بقسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس بعمان، وقد توصلت الدراسة إلى تعدد الأدوار التي تقوم بها جماعات النشاط، ووجود العديد من الآليات التي تسهم في تنمية قيم التسامح لدى أعضائها.

موقع البحث الراهن من البحوث والدراسات السابقة:

- ١- أغلب البحوث والدراسات السابقة التي عرض لها البحث الراهن تتناول التسامح بوصفه قيمة أو مبدء أخلاقياً، في حين ينظر البحث الراهن إليه كونه ثقافة يجب نشرها بين أفراد المجتمع لنبد العنف وتأكيد حرية التعبير واستقرار المجتمع.
- ٢- يتميز البحث الراهن بعرضه لوثيقة الأزهر لنبد العنف ودورها في نشر ثقافة التسامح بين أفراد المجتمع، كذلك سعيه إلى عمل تحليل مضمون للوثيقة، بالإضافة إلى تطبيق استمارة استبيان على عينة من المشتغلين بالعمل العام في محافظة الدقهلية، لرصد دور الوثيقة في نشر ثقافة التسامح، حين إن أغلب الدراسات السابقة اهتمت بتطبيق أدواتها الميدانية على عينة من الشباب بالمدارس أو الجامعات، في حين اهتمت دراسة حميد شهيد، بتطبيق أداة البحث على عينة من الصحفيين نظراً لطبيعة الموضوع.

٣- محاولة البحث الراهن تقديم رؤية مجتمعية حول دور وثيقة الأزهر لنبذ العنف في نشر ثقافة التسامح، ودور مؤسسات الدولة والقوى السياسية بما في التصدى للعنف، في حين إن أغلب الدراسات السابقة تناولت البعد النفسى للتسامح دون النظر إلى الجانب الاجتماعي والثقافي له.

ثانيًا: الإطار الميداني للبحث

أ- منهجية البحث:

المنهج المستخدم:

اعتمد البحث الراهن على المنهج الوصفي التحليلي.

أدوات البحث:

اعتمد البحث الراهن على آداتين من أدوات البحث الاجتماعي، هما:

استمارة الاستبيان وطبقت على عينة قوامها ١٣٥ لمعرفة دور وثيقة الأزهر لنبذ العنف في نشر ثقافة التسامح والحد من العنف، واستمارة تحليل مضمون لتحليل مضمون وثيقة الأزهر لنبذ العنف، ورصد أهم القضايا التي تضمنتها الوثيقة.

ب- العينة:

طبقت استمارة الاستبيان على عينة قوامها ١٣٥ مفردة من الشخصيات العامة والعاملين بالعمل العام من الذكور والإناث، لمعرفة رأيهم في البنود التي تضمنتها وثيقة الأزهر لنبذ العنف، والتي تمثلت في مجلس الشعب، وأعضاء أحزاب سياسية، وطلاب اتحادات جامعية، ورجال دين من الدين الإسلامي والمسيحي من محافظة الدقهلية، للكشف عن دور وثيقة الأزهر لنبذ العنف.

وكذلك استطلاع آرائهم حول وثيقة الأزهر لنبذ العنف بما تتضمنه من قضايا محورية للكشف عن أهم القضايا والقيم التي من شأنها إشاعة ثقافة التسامح، ونبذ العنف، وتحقيق السلام الاجتماعي.

ج- مجالات البحث:

المجال الجغرافي: تضمن المجال الجغرافي للبحث محافظة الدقهلية، وقد تنوع ما بين الريف والحضر.

المجال البشري: تمثل المجال البشري للبحث الراهن في عينة قوامها ١٣٥ مفردة من الذكور والإناث، من الشخصيات العامة بمحافظة الدقهلية.

المجال الزمني للبحث: استغرق البحث مدة ثلاثة أشهر منذ البدء في كتابة الإطار النظري للبحث، وحتى كتابة النتائج الخاصة بالبحث.

تحليل نتائج استمارة الاستبيان

أولاً: البيانات الأولية

جدول رقم (١) توزيع أفراد العينة وفق النوع

المتغيرات	ك	%
ذكر	٧٠	٥١,٩
أنثى	٦٥	٤٨,١
المجموع	١٣٥	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق النوع ، حيث جاء في الترتيب الأول نسبة الذكور والتي بلغت ٥١,٩٪، وجاء في الترتيب الثاني نسبة الإناث، والتي بلغت ٤٨,١٪.

جدول رقم (٢) توزيع أفراد العينة وفق الفئة العمرية

المتغيرات	ك	%
أقل من ٢٥	١٥	١١,١
٢٥-٣٥	٢٣	١٧,٠
٣٥-٤٥	٤٩	٣٦,٣
٤٥-٥٥	٢٩	٢١,٥
٥٥ فأكثر	١٩	١٤,١
المجموع	١٣٥	٪١٠٠

يشير الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق الفئة العمرية لهم، ومن الجدول يتضح أن الفئة العمرية ٣٥-٤٥ جاءت في الترتيب الأول بنسبة ٣٦,٣٪، يليها في الترتيب الثاني الفئة العمرية ٤٥-٥٥، والتي بلغت نسبتها ٢١,٥٪، وفي الترتيب الثالث من يمثلون الفئة العمرية ٢٥-٣٥ بنسبة ١٧,٠٪، وجاء في الترتيب الرابع من هم في عمر ٥٥ فأكثر بنسبة ١٤,١٪ وفي

الترتيب الخامس والأخير من يقعون في الفئة العمرية أقل من ٢٥، وبلغت نسبتهم ١١,١٪، مما يشير إلى أن أغلب أفراد العينة يمثلون مرحلة الشباب التي تتسم بعدد من الخصائص الثقافية والانفعالية، قد تصل إلى تكوين ثقافة فرعية خاصة بهم كما أنهم أكثر احتكاكاً بالثقافات الأخرى وتفاعلاً معها ؛ مما قد يجعلهم يتعصبون إلى بعض الآراء والاتجاهات، والتي يلزم معها اكتسابهم لثقافة التسامح والتعايش مع الآخر.

جدول رقم (٣) توزيع أفراد العينة وفق الحالة التعليمية

المتغيرات	ك	%
متوسط	١١	٨,١
طالب جامعي	٣٩	٢٨,٩
مؤهل جامعي	٥٣	٣٩,٣
فوق الجامعي	٣٢	٢٣,٧
المجموع	١٣٥	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق الحالة التعليمية، ومن الجدول يتضح أن الحاصلين على مؤهل جامعي جاءوا في الترتيب الأول بنسبة ٣٩,٣٪، وفي الترتيب الثاني طالب جامعي بنسبة ٢٨,٩٪، وجاءت نسبة الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي في الترتيب الثالث حيث بلغت ٢٣,٧٪، وفي الترتيب الثالث طالب جامعي بنسبة ٢٠,٠٪، والتي بلغت ٨,١٪، مما يشير إلى تنوع الحالة التعليمية لأفراد العينة.

جدول رقم (٤) توزيع أفراد العينة وفق العمل العام الذي يمارسه

المتغيرات	ك	%
عضو مجلس شعب	٣٨	٢٨,٢
عضو في حزب سياسى	٣١	٢٢,٩
عضو اتحاد طلاب جامعة	٣٩	٢٨,٩
رجال دين	٢٧	٢٠,٠
المجموع	١٣٥	%١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق العمل العام الذي يمارسه، وقد جاء في الترتيب الأول نسبة من يمثلون اتحاد الطلاب بالجامعة، حيث بلغت نسبتهم ٢٨,٩ %، وجاء في الترتيب الثاني بفرق بسيط فئة أعضاء مجلس الشعب، حيث بلغت نسبتهم ٢٨,٢ %، وفي الترتيب الثالث عضو حزب سياسى، وبلغت نسبتهم ٢٢,٩ %، وفي الترتيب الرابع رجال دين بنسبة ٢٠ % - (والذين مثلوا رجال الدين الإسلامى والمسيحى)، الأمر الذى يشير إلى تنوع العمل العام الذى يمارسه أفراد العينة.

جدول رقم (٥) توزيع أفراد العينة وفق محل الإقامة

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية %
قرية	٥٥	٤٠,٨
مدينة	٨٠	٥٩,٢
المجموع	١٣٥	%١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفقاً لمحل الإقامة، ومن الجدول يتضح أن نسبة ٥٩,٢ % من العينة يقيمون في المدينة، في حين أن ٤٠,٨ منهم يقيمون بالقرية.

ثانياً: أساليب ترسيخ ثقافة التسامح:-

جدول رقم (٦) توزيع أفراد العينة وفق أهمية ترسيخ ثقافة التسامح في المجتمع ونشرها

(أكثر من استجابة ن = ١٣٥)

المتغيرات	ك	%
التسامح يعد مطلباً ضرورياً في إطار مجتمع يتسم بالتعددية الثقافية	١٣١	٩٧,٠
التسامح له دور في تنمية وتقدم المجتمع وتقدمه	١١٢	٨٣,٠
ثقافة التسامح نهج عالمي لمواجهة العنف في المجتمع للحفاظ على التعايش السلمي	١٣٠	٩٦,٣
تأكيد الأديان السماوية ضرورة التأخي والتعايش السلمي والتسامح	١٢٢	٩٠,٤
قبول الآخرين أفراداً وجماعات وتجمعات بكل ما يحملونه من أفكار مختلفة	٩٠	٦٦,٧
توفير الأجواء المناسبة للتفاعل الخلاق بين أفراد الشعب ومؤسساتهم المجتمعية	١٠٠	٧٤,١

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق أهمية ترسيخ ثقافة التسامح في ونشرها المجتمع وقد جاء في الترتيب الأول أن التسامح يعد مطلباً ضرورياً في إطار مجتمع يتسم بالتعددية الثقافية بنسبة ٩٧,٠٪، وفي الترتيب الثاني وبنسبة ضعيفة جاءت نسبة من يرون أن ثقافة التسامح نهج عالمي لمواجهة العنف في المجتمع للحفاظ على التعايش السلمي حيث بلغت ٩٦,٣٪، وفي الترتيب الثالث تأكيد الأديان السماوية على ضرورة التأخي والتعايش السلمي والتسامح والتي بلغت ٩٠,٤٪، وجاء في الترتيب الرابع أن التسامح له دور في تنمية وتقدم المجتمع بنسبة ٨٣,٠٪، وفي الترتيب الخامس توفير الأجواء المناسبة للتفاعل الخلاق بين أفراد الشعب ومؤسساتهم المجتمعية بنسبة ٧٤,١٪، وجاء في الترتيب السادس والأخير قبول الآخرين أفراداً وجماعات وتجمعات بكل ما يحملونه من أفكار مختلفة بنسبة ٦٦,٧٪.

مما يؤكد على أهمية نشر ثقافة التسامح لدى أفراد المجتمع، وبخاصة إذا كان المجتمع يضم أشكالاً ثقافية مختلفة، ذلك أن قبول التنوع يسهم في تشكيل مظاهر اللحمة والإخاء بين أفراد

المجتمع، ويسعى إلى نبذ التنافر والعنف بينهم، ومن ثم يسهم في نشر ثقافة الحوار وقبول الآخر، ونشر مبادئ الديمقراطية، والتعايش السلمي.

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة وفق أبرز أنواع التسامح التي يحتاجها المجتمع في الوقت الحالي

المتغيرات	ك	%
التسامح الثقافي	٢٥	١٨,٥
التسامح الديني	٢٩	٢١,٥
التسامح الأخلاقي	٢١	١٥,٦
التسامح الاجتماعي	٢٧	٢٠
كل ما سبق	٣٣	٢٤,٤
المجموع	١٣٥	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق أبرز أنواع التسامح التي يحتاجها المجتمع في الوقت الحالي، من وجهة نظر عينة البحث، حيث جاء في الترتيب الأول نسبة من أجابوا بجميع ما سبق وبلغت نسبتهم ٢٤,٤٪، وفي الترتيب الثاني جاء التسامح الديني بنسبة ٢١,٥٪، وجاء في الترتيب الثالث التسامح الاجتماعي بنسبة ٢٠٪، وفي الترتيب الرابع التسامح الثقافي بنسبة ١٨,٥٪، وفي الترتيب الخامس والأخير جاء التسامح الأخلاقي بنسبة ١٥,٦٪.

مما يشير إلى تنوع أنواع التسامح في المجتمع والتي تضمنت التسامح الثقافي الذي يشير إلى تقبل ثقافة الآخر واحترام الرأي والرأي الآخر، والعمل على نشر ثقافة التعايش السلمي بين أفراد المجتمع الواحد، أما التسامح الديني فيعني ضمان حرية العقائد والعبادات لكافة أفراد المجتمع، ونبذ التعصب والبعد عن التطرف، ويشير التسامح الاجتماعي إلى العيش والتواصل مع الآخر بسلام واطمئنان، وقبول أفكار الغير على الرغم من اختلافهم معاً، والإقرار بممارسة جميع الحقوق

والحريات في المجتمع، في حين يشير التسامح الأخلاقي، ومن ثم فهناك ثلاث ركائز أساسية تركز عليها ثقافة التسامح، هي: الاعتراف بحقوق الآخرين، وتقبل الآخر، وتبادل الآراء دون تعصب لرأي دون الآخر.

جدول رقم (٨) توزيع أفراد العينة وفق الأسباب التي تدعو إلى ضرورة نشر ثقافة

التسامح

المتغيرات	ك	%
التقارب بين الثقافات	٧٨	٥٧,٨
أزالت الحواجز الزمانية والمكانية بين الأمم والشعوب	٢٧	٢٠,٠
ثورة المعلومات والاتصالات والثورة التكنولوجية	٣٠	٢٢,٢
المجموع	١٣٥	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق الأسباب التي تدعو إلى ضرورة نشر ثقافة التسامح، ومن الجدول يتضح أن التقارب بين الثقافات جاء في الترتيب الأول وبلغت نسبته ٥٧,٨٪، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة من يرون أن ثورة المعلومات والاتصالات والثورة التكنولوجية كانت سبباً لتأكيد نشر ثقافة التسامح وبلغت نسبتهم ٢٢,٢٪، في حين جاء في الترتيب الثالث نسبة من يرون أن نشر ثقافة التسامح تزيل الحواجز الزمانية والمكانية بين الأمم والشعوب، وبلغت نسبتهم ٢٠٪.

مما يشير إلى أن الانفتاح على الثقافات الأخرى، والتقارب الثقافي بين الشعوب كان له دورٌ مهمٌ في التأكيد على ضرورة نشر ثقافة التسامح والتعايش وقبول الآخر، ومن ثم نبذ العنف بخاصة مع التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والتي ساهمت في أن يصبح العالم أشبه بقرية كونية صغيرة.

ثالثاً: مؤسسات تنمية ثقافة التسامح في المجتمع:-

جدول رقم (٩) توزيع أفراد العينة وفق أهم الجهات المنوط بها نبذ العنف ونشر ثقافة

التسامح في المجتمع

المتغيرات	ك	%
الاسرة	٤٧	٣٤,٨
دور العبادة	٢٢	١٢,٦
المؤسسات التعليمية	٣٠	٢٢,٢
وسائل الاعلام	١٧	١٦,٣
أخرى تذكر	١٩	١٤,١
المجموع	١٣٥	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق أهم الجهات المنوط بها نبذ العنف ونشر ثقافة التسامح في المجتمع، ففي الترتيب الأول جاءت الأسرة بنسبة ٣٤,٨٪، والمؤسسات التعليمية جاءت في الترتيب الثاني بنسبة ٢٢,٢٪، وجاء في الترتيب الثالث دور العبادة بنسبة ١٦,٣٪، أما أخرى تذكر فقد جاءت في الترتيب الرابع بنسبة ١٤,١٪، وتمثلت في المؤسسات الخاصة بالشباب مثل كوزارة الشباب والرياضة، والأحزاب السياسية، وفي الترتيب الخامس وسائل الاعلام بنسبة ١٢,٦٪.

مما سبق يمكن القول إن ثقافة التسامح مكتسبة ومسئول عن تنميتها مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، بداية من الأسرة وما تغرسه من قيم حول قبول الآخر واحترام ثقافة الآخرين، ونشر مبدء حرية التعبير عن الرأي، كذلك المؤسسات التعليمية التي تلعب دورًا مهمًا في تشكيل ثقافة وفكر النشء، والمناهج الدراسية بها بما تحمله من قيم تربوية وتعليمية من شأنها أن تسهم في نبذ العنف وتشجيع مبادئ الحرية والديمقراطية، أما المؤسسات الدينية فلها دور مهم في تقديم صحيح الدين ونشر مبادئ التسامح والتعايش وقبول الآخر، وكذلك وسائل الاعلام التي

تعد سلاحاً ذي حدين في مواجهة العنف ونشر ثقافة التسامح، أو قد يستعين بها البعض في زعزعة أمن المجتمع وسلامته، والمؤسسات الخاصة بالشباب والأحزاب السياسية، والنوادي الاجتماعية، ومراكز الشباب جميعها له دور في تنمية ثقافة التسامح، من خلال الأنشطة والفاعليات الخاصة بالشباب، ومن ثم فإن نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف مسئولية مجتمعية تقع على عاتق مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

جدول رقم (١٠) توزيع أفراد العينة وفق دور الأسرة في تعزيز ثقافة التسامح ونبذ العنف (أكثر من استجابة ن = ١٣٥)

المتغيرات	ك	%
التربية الفكرية الصالحة للأبناء	١٠١	٧٤,٨
ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال في معتقدات الأبناء	١٢٩	٩٥,٦
تنمية روح الانتماء والمواطنة لديهم في مراحل نموهم المختلفة	١٠٨	٨٠,٠
تحصين الأبناء ضد التأثير بدعاة التعصب والعنف	٨٧	٦٤,٤
تثقيف الأبناء أمنياً ليدركوا أهمية استتباب الأمن بوصفه مطلباً وحاجة إنسانية أولية	٧٥	٥٥,٦
متابعة الأبناء للتعرف على توجهاتهم الفكرية	٦٩	٥١,١
التعاون مع المؤسسات الدينية والتعليمية والأمنية، لتحقيق الأمن الفكري	١٠٨	٨٠,٠

يشير الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق دور الأسرة في تعزيز ثقافة التسامح ونبذ العنف، حيث جاء في الترتيب الأول ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال في معتقدات الأبناء بنسبة ٩٥,٦٪، وتساوى في الترتيب الثاني نسبة كلٍّ من الذين يرون أن الأسرة لها دور في تنمية روح الانتماء والمواطنة لدى أبنائها في مراحل نموهم المختلفة، وكذلك التعاون مع المؤسسات الدينية والتعليمية والأمنية؛ لتحقيق الأمن الفكري بنسبة ٨٠,٠٪، وفي الترتيب الثالث جاءت نسبة من يؤكدون على أهمية التربية الفكرية الصالحة للأبناء وبلغت ٧٤,٨٪، في حين جاءت في الترتيب الرابع نسبة من يرون أهمية تحصين الأبناء ضد التأثير بدعاة التعصب والعنف بنسبة ٦٤,٤٪، و جاءت في الترتيب الخامس نسبة من يرون أهمية تثقيف الأبناء أمنياً ليدركوا أهمية استتباب الأمن

بوصفه مطلبًا وحاجة إنسانية أولية بنسبة ٥٥,٦٪، وفي الترتيب السادس والأخير متابعة الأبناء للتعرف على توجهاتهم الفكرية بنسبة ٥١,١٪.

الأمر الذى يشير إلى أن الأسرة تلعب دورًا أساسيًا في نشر قيم التسامح والأمن الفكرى، وذلك من خلال ما يلى:

- تربية الأبناء على أساس ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال في معتقداتهم وأفعالهم وأقوالهم، وتنمية روح الانتماء والمواطنة لديهم في مراحل نموهم المختلفة.
- تحصين الأبناء ضد التأثير بتوجهات فكرية قد تؤدي بهم إلى الاتجاه نحو التعصب والعنف.
- تثقيف الأبناء أمنياً ليدركوا أهمية استتباب الأمن بوصفه مطلبًا وحاجة إنسانية أولية، وتعريفهم بأخطار العنف والتعصب الفكرى والسياسى الذى قد يؤدي إلى الإرهاب وبالتالي التأثير في أمن الوطن واستقراره.

جدول رقم (١١) توزيع أفراد العينة وفق دور المؤسسات الدينية في نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف في المجتمع (أكثر من استجابة ن= ١٣٥)

المتغيرات	ك	%
الإسهام في إحداث التغيير المجتمعي عبر الخطب والدروس	٨٨	٦٥,٢
بث المفاهيم الصحيحة عن الأديان وتعاليمها	٧٩	٥٨,٥
تصحيح الأخطاء التي قد يتلقاها الإنسان بوسائل مختلفة	٧٠	٥١,٩
توجيه المجتمع الوجهة الصحيحة التي تتوافق والمنهج الصحيح للأديان السماوية	٨٧	٦٤,٤
تأكيد على نشر قيم التعايش والألفة بين الناس ونبذ التعصب	١٠٠	٧٤,١
توجيه أفراد المجتمع إلى ضرورة التحلي بالأخلاق الحميدة والسلوك الحسن	٥٠	٣٧,٠
إصدار الفتاوى التي تبصر الناس بأهمية التعاون، وبث روح الإخاء، والتحذير من الاختلاف والفرقة	٧٧	٥٧,٠

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق دور المؤسسات الدينية - ممثلة في الأزهر والكنيسة - في نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف في المجتمع، ومن الجدول يتضح أنه قد جاء في الترتيب الأول نسبة من يرون أهمية تأكيد نشر قيم التعايش السلمي، والألفة بين الناس ونبذ التعصب وبلغت نسبتهم ٧٤,١٪، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة من يرون أهمية الإسهام في إحداث التغيير المجتمعي عبر الخطب والدروس، وبلغت نسبتهم ٦٥,٢٪، وفي الترتيب الثالث جاءت توجيه المجتمع الوجهة الصحيحة التي تتوافق والمنهج الصحيح للأديان السماوية، وبلغت نسبتهم ٦٤,٤٪، في حين جاء في الترتيب الرابع بث المفاهيم الصحيحة عن الأديان وتعاليمها بنسبة ٥٨,٥٪، وفي الترتيب الخامس جاءت نسبة من أكدوا أهمية إصدار الفتاوى التي تبصر الناس بأهمية التعاون وبث روح الإخاء والتحذير من الاختلاف والفرقة، وبلغت نسبتهم ٥٧٪، في حين جاءت في الترتيب السادس نسبة من أشاروا إلى أهمية تصحيح الأخطاء التي قد يتلقاها الإنسان بوسائل مختلفة، وبلغت ٥١,٩٪، وفي الترتيب السابع والأخير توجيه أفراد المجتمع إلى ضرورة التحلي بالأخلاق الحميدة والسلوك الحسن بنسبة ٣٧٪.

الأمر الذى يشير إلى أهمية المؤسسات الدينية في المجتمع المصرى ممثلة في الأزهر والكنيسة، والموقعين على وثيقة الأزهر لنبذ العنف مع القوى السياسية، في نشر صحيح الدين وتأكيد نشر قيم التعايش، والتسامح، وقبول الآخر، ونبذ التعصب والعنف بكل أشكالهما وتأكيد مبادئ الديمقراطية، وهو ما تضمنته وثيقة الأزهر لنبذ العنف وأكدته لدعم استقرار المجتمع المصرى وأمنه.

جدول رقم (١٢) توزيع أفراد العينة وفق دور الخطاب الديني في تعزيز التسامح (أكثر من استجابة ن= ١٣٥)

المتغيرات	ك	%
غرس قيم المحبة والتسامح بين المواطنين	١٢٧	٩٤,١
الحد من آثار النعرات الطائفية والعرقية والإقليمية	١٠٣	٧٦,٣
غرس مشاعر الولاء والانتماء لدى المواطنين	١٠٠	٧٤,١
تعزيز مبدء قبول الآخر ونشر السلم الاجتماعي	١٢٥	٩٢,٦
حث المواطنين على استخدام أسلوب الحوار ولغته في حل مشكلاتهم	١٠٩	٨٠,٧

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق دور الخطاب الديني في تعزيز التسامح، جاءت في الترتيب الأول نسبة غرس قيم المحبة والتسامح بين المواطنين والتي بلغت ٩٤,١٪، في حين جاءت في الترتيب الثاني تعزيز مبدء قبول الآخر ونشر السلم الاجتماعي بنسبة ٩٢,٦٪، وفي الترتيب الثالث حث المواطنين على استخدام أسلوب الحوار ولغته في حل مشكلاتهم بنسبة ٨٠,٧٪، وجاءت في الترتيب الرابع الحد من آثار النعرات الطائفية والعرقية والإقليمية بنسبة ٧٦,٣٪، وفي الترتيب الخامس والأخير جاءت نسبة من أكدوا على غرس مشاعر الولاء والانتماء لدى المواطنين، حيث بلغت نسبتهم ٧٤,١٪. ويسؤال العينة عن الكيفية التي يمكن للخطاب الديني من خلالها نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف وأشار أغلبهم إلى أن ذلك يتم من خلال نبذ خطاب الكراهية وتأكيد القيم التي تعلى من المحبة والألفة بين الناس وبعضهم البعض، وأشار البعض الآخر إلى أهمية تأكيد أن جميعنا بشر لنا حقوق وعلينا واجبات، وأشارت قلة منهم إلى

أهمية نشر صورة صحيحة عن طبيعة المجتمع المصرى التى تتسم بالتعاطف وحب الغير، وتأكيد حقوق الجار وحفظ حقه في أداء الشعائر والعبادات.

ومما يؤكد أهمية دور الخطاب الدينى فى بث ثقافة التسامح ونبذ العنف عن طريق التواصل والحوار مع الناس، ونشر صحيح الدين، لأن رجل الدين وطريقة حديثه ونوعية الموضوعات تسهم فى تقديم صحيح الدين، وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة لدى المتلقين لها، لذا فالخطاب الدينى من شأنه أن يحد من العنف ونشر قيم التسامح وقبول الآخر، وهو ما يتفق ونظرية الدور وتأكيدها مفهوم توقعات الدور الذى يعنى مجموعة الإجراءات التى يتوقعها أفراد المجتمع من شخص يشغل مركزاً معيناً - والذى يتمثل فى دور المؤسسات الدينية فى تجديد الخطاب الدينى - والتى قد تتفق فى مضمونها مع ما يرمى إليه مدلول الدور بالنسبة إلى هذا المركز، أو قد لا تتفق معه.

جدول رقم (١٣) توزيع أفراد العينة وفق أن تجديد الخطاب الدينى يسهم فى نشر

ثقافة التسامح ونبذ العنف

المتغيرات	ك	%
نعم	٦٠	٤٤,٤
نوعاً ما	٣٠	٢٢,٣
لا	٤٥	٣٣,٣
المجموع	١٣٥	%١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق إذا ما كان تجديد الخطاب الدينى يسهم فى نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف، ومن الجدول يتضح أن نسبة من أجابوا بنعم جاءت فى الترتيب الأول حيث بلغت ٤٤,٤٪، وفى الترتيب الثانى جاءت نسبة من أجابوا بلا وبلغت ٣٣,٣٪، وفى حين جاءت فى الترتيب الثالث نسبة من أجابوا بنوع ما وبلغت ٢٢,٣٪.

الأمر الذى يشير إلى أهمية تجديد الخطاب الدينى بما يتوافق وروح العصر، وطبيعة المستجدات العالمية والمحلية التى، وبخاصة بعد ظهور بعض المفاهيم الخاطئة عن الأديان وبخاصة

الدين الإسلامي، وظهور ما يعرف بظاهرة الإسلاموفوبيا، الأمر الذى يلزم معه مواجهة هذه الأفكار بشكل صحيح ، مما شأنه أن يحد من العنف، وبطريقة تتفق مع المستجدات العالمية، وبلغة يسهل على المتلقي فهمها، واستخدام آليات ووسائل من شأنها أن تسهم فى الوصول إلى جميع طوائف المجتمع، وبخاصة فئة الشباب كونها الفئة الأكثر استهدافاً من الجماعات المتطرفة.

جدول رقم (١٤) توزيع أفراد العينة وفق الأدوات التي يمكن الاستعانة بها في تجديد

الخطاب الديني

المتغيرات	ك	%
مؤتمرات وندوات	٣١	٢٣,٠
الفيديوهات والصور	١٩	١٤,١
الملصقات	٢٤	١٧,٨
الأبحاث العلمية	٢١	١٥,٦
المقالات الصحفية	١٣	٩,٦
مواقع التواصل الاجتماعي	٢٧	٢٠,٠
المجموع	١٣٥	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق الأدوات التي يمكن الاستعانة بها في تجديد الخطاب الديني، والذي أوضح ما يلي: جاء في الترتيب الأول المؤتمرات والندوات بنسبة ٢٣,٠٪، وفي الترتيب الثاني جاءت مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة ٢٠٪. أما الملصقات فقد جاءت في الترتيب الثالث بنسبة ١٧,٨٪ ، وفي الترتيب الرابع جاءت الأبحاث العلمية بنسبة ١٥,٦٪، وفي الترتيب الخامس الفيديوهات والصور بنسبة ١٤,١٪، وفي الترتيب الأخير المقالات الصحفية بنسبة ٩,٦٪.

الأمر الذى يشير إلى أهمية اللقاءات التي تحمل طابع الاتصال المباشر بالجمهور والتي تمثلت فى المؤتمرات والندوات بوصفه وسيلة لنشر الفكر الديني الصحيح، والتي تكون فى الغالب

أكثر اقناعاً للمتلقين، كذلك ظهرت أهمية وسائل التواصل والاتصال الاجتماعي بوصفه وسيلة لنقل الفهم الصحيح للدين، والاستعانة بالفيديوهات والصور بما تحمله من تقنيات تجذب انتباه المتلقين، أما الوسائل المقروءة والمطبوعة فعلى الرغم من أهميتها إلا إن الجمهور الذى يعتمد عليها يتميز بالخصوصية، وتخطب فئة بعينها، ومن ثم لزم تنوع الوسائل التي يمكن من خلالها توصيل الفكر الصحيح عن الدين للحد من العنف والإرهاب، ونشر ثقافة التسامح.

جدول رقم (١٥) توزيع أفراد العينة وفق القيم التي تسعى وثيقة الأزهر لنبذ العنف إلى ترسيخها لنشر ثقافة التسامح (أكثر من استجابة ن= ١٣٥)

المتغيرات	ك	%
تعليم الشباب ثقافة الحوار وتقبل الرأي والرأى الآخر	١٣٣	٩٨,٥
حب الوطن والحرص على أمنه واستقراره	١٢٢	٩٠,٤
رفض أي شكل من أشكال التطرف الفكري	١٠٥	٧٧,٨
نشر قيم الوسطية والاعتدال	٩٥	٧٠,٤
تنمية الفكر الأممي لدى طلاب الجامعات بما ينمي لديهم المسؤولية الاجتماعية	١٠٧	٧٩,٣

يشير الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق القيم التي تسعى وثيقة الأزهر لنبذ العنف إلى ترسيخها لنشر ثقافة التسامح، وقد جاء في الترتيب الأول وبشبه إجماع من العينة تعليم الشباب ثقافة الحوار وتقبل الرأي والرأى الآخر بنسبة ٩٨,٥٪، وفي الترتيب الثاني جاء حب الوطن والحرص على أمنه واستقراره بنسبة ٩٠,٤٪، وفي الترتيب الثالث تنمية الفكر الأممي لدى طلاب الجامعات بما ينمي لديهم المسؤولية الاجتماعية بنسبة ٧٩,٣٪، وفي الترتيب الرابع رفض أي شكل من أشكال التطرف الفكري بنسبة ٧٧,٨ ٪، وفي الترتيب الخامس نشر قيم الوسطية والاعتدال بنسبة ٧٠,٤٪.

يمكن القول إن نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف تتضمن مجموعة من القيم، والمبادئ المجتمعية التي يحرص المجتمع على نشرها من أجل استقرار أمنه، كما أنها تمثل ثقافة مجتمعية مسئول عنها كل مؤسسات الدولة، وذلك من خلال نشر أسس الديمقراطية، وتنمية روح قبول التنوع

والاختلاف الفكرى، واتباع سياسات الاقناع وتأكيد على تنمية روح الانتماء والمسئولية المجتمعية، وجميعها تحد من العنف وتسهم في دعم استقرار المجتمع.

جدول رقم (١٦) توزيع أفراد العينة وفق إسهام وثيقة الأزهر لنبذ العنف في تنمية

ثقافة التسامح

المتغيرات	ك	%
نعم	٦١	٤٥,٢
نوعاً ما	٣٢	٢٣,٧
لا	٤٢	٣١,١
المجموع	١٣٥	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق إسهام وثيقة الأزهر لنبذ العنف في تنمية ثقافة التسامح، حيث جاء في الترتيب الأول نسبة من أجابوا بنعم حيث بلغت ٤٥,٢٪، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة من أجابوا بلا وبلغت ٣١,١٪، وفي الترتيب الثالث جاءت نسبة من أجابوا بنوع ما وكانت ٢٣,٧٪.

ولعل ما سبق يشير إلى أن وثيقة الأزهر لنبذ العنف بما تتضمنه من قضايا، كان لها دورٌ في تحقيق الأمن المجتمعي ونشر ثقافة التسامح ونبذ العنف بين أفراد المجتمع المصرى، وهو ما يتفق ومفهوم إدراكات الدور: وهى مجموعة الإدراكات التى يدركها الشخص حول ما سيفعله وكيف سيفعله، وتتكون هذه المدركات من مصدرين: أولهما: معرفة الفرد عن هذا الدور الذى سيقوم به، والثاني: معارفه عما لدى الناس من أفكار نحو هذا الدور، والذى يمثل أحد المفاهيم الأساسية لنظرية الدور.

رابعاً: مقومات تحقيق الأمن الاجتماعي وآلياته

جدول رقم (١٧) توزيع أفراد العينة وفق المقومات الأساسية لنشر ثقافة التسامح ونبذ العنف (أكثر من استجابة ن = ١٣٥)

المتغيرات	ك	%
تفعيل منظومة القيم والقوانين التي تشعر كل فرد أنه في مأمن من أي تجاوز على أمواله وممتلكاته	١٣٠	٩٦,٣
تأمين الأمن الغذائي والصحي والمعيشي والاقتصادي	١٠٦	٧٨,٥
تعزيز لحمة التعايش السلمي بين أفراد المجتمع، وقبول الآخر	١١٢	٨٣,٠
ترسيخ مبدء الديمقراطية القائم على مشاركة الجميع في بناء النظام السياسي للدولة	٨٣	٦١,٥
التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية تجمع الكل تقوم على مبدء الاعتدال والوسطية	٧٥	٥٥,٦
توفير فرص العمل والقضاء على البطالة وتحقيق جودة الحياة	٨١	٦٠,٠

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق المقومات الأساسية لنشر ثقافة التسامح ونبذ العنف، وقد جاء في الترتيب الأول تفعيل منظومة القيم والقوانين التي تشعر كل فرد أنه في مأمن من أي تجاوز على أمواله وممتلكاته بنسبة ٩٦,٣٪، وفي الترتيب الثاني تعزيز لحمة التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وقبول الآخر بنسبة ٨٣٪، وفي الترتيب الثالث تأمين الأمن الغذائي والصحي والمعيشي والاقتصادي بنسبة ٧٨,٥٪، وفي الترتيب الرابع ترسيخ مبدء الديمقراطية القائم على مشاركة الجميع في بناء النظام السياسي للبلد بنسبة ٦١,٥٪، وفي الترتيب الخامس توفير فرص العمل والقضاء على البطالة وتحقيق جودة الحياة بنسبة ٦٠٪، وفي الترتيب السادس التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية تجمع الكل، تقوم على مبادئ الاعتدال والوسطية بنسبة ٥٥,٦٪.

جدول رقم (١٨) توزيع أفراد العينة وفق درجة الاتفاق أن ثقافة التسامح تهدف إلى الأمن والسلام الاجتماعي

المتغيرات	ك	%
أوافق	٥٨	٤٣,٠
أوافق الى حد ما	٥٠	٣٧,٠
لا أوافق	٢٧	٢٠,٠
المجموع	١٣٥	%١٠٠

يشير الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق درجة الاتفاق على أن ثقافة التسامح تهدف إلى الأمن والسلام الاجتماعي، حيث جاء في الترتيب الأول نسبة من أجابوا بأوافق وبلغت ٤٣٪، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة من أجابوا بأوافق إلى حد وبلغت نسبتهم ٣٧٪، وفي الترتيب الثالث والأخير جاءت نسبة من أجابوا بلا أوافق وكانت ٢٠٪.

ويمكن القول إن ثقافة التسامح تعمل على نشر مبادئ التعايش وقيم الاحترام وقبول الآخر، وهو ما يتفق والمفهوم الإجرائي للبحث الذي يؤكد أن ثقافة التسامح تعني المبادئ والالتزامات الأخلاقية التي تهتم بنشر ثقافة التعايش وقبول الآخر، وتكفل حرية التعبير عن رأى والرأى الآخر، وقبول التنوع الثقافى والفكرى والسياسى، وتسعى إلى نبذ كافة أشكال العنف حتى يستطيع المجتمع العيش فى استقرار، وتحقيق الأمن المجتمعى المطلوب.

جدول رقم (١٩) توزيع أفراد العينة وفق المؤشرات الدالة على تحقق الأمن الاجتماعي في المجتمع (أكثر من استجابة ن= ١٣٥)

المتغيرات	ك	%
وجود حالة من الاطمئنان والسلام المجتمعي	٥٧	٤٢,٢
غياب مظاهر العنف عن الممارسات الاجتماعية	٨٦	٦٣,٧
إحساس الفرد بدوره ومكانته في وطنه	١٢٨	٩٤,٨
المشاركة الإيجابية للفرد في الحياة العامة	١٢٥	٩٢,٦
إحساس الفرد بالعدالة الاجتماعية في كافة الممارسات الحياتية	١١٦	٨٥,٩
غياب الفجوات الكبيرة بين طبقات المجتمع	١٢٧	٩٤,١
التمتع بالحرية الدينية والفكرية والسياسية	٩٤	٦٩,٦

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق المؤشرات الدالة على تحقق الأمن الاجتماعي في المجتمع، وقد جاء في الترتيب الأول إحساس الفرد بدوره ومكانته في وطنه بنسبة ٩٤,٨٪، وفي الترتيب الثاني غياب الفجوات الكبيرة بين طبقات المجتمع بنسبة ٩٤,١٪، وفي الترتيب الثالث المشاركة الإيجابية للفرد في الحياة العامة بنسبة ٩٢,٦٪، وفي الترتيب الرابع إحساس الفرد بالعدالة الاجتماعية في كافة الممارسات الحياتية بنسبة ٨٥,٩٪، وفي الترتيب الخامس تمتع الفرد بالحرية الدينية والفكرية والسياسية بنسبة ٦٩,٦٪، وفي الترتيب السادس غياب مظاهر العنف عن الممارسات الاجتماعية بنسبة ٦٣,٧٪، وفي الترتيب السابع والأخير وجود حالة من الاطمئنان والسلام المجتمعي بنسبة ٤٢,٢٪، مما يشير إلى أن نشر ثقافة التسامح وترسيخ المبادئ العامة لها يسهم في تحقيق الأمن المجتمعي، ويكفل لجميع أفراد المجتمع الحرية في ممارسة كل ما يتعلق بأموالهم الحياتية من شعائر دينية، وفكرية، وآراء، واتجاهات سياسية عامة، مما يسهم في التقليل من حدة العنف، ونشر المبادئ العامة للسلام والأمن الاجتماعي.

خامساً: رؤية مستقبلية لتعزيز ثقافة التسامح وتنمية الأمن الاجتماعي

جدول رقم (٢٠)

توزيع أفراد العينة وفق المسؤولية التي تقع على عاتق المواطنين لتعزيز ثقافة التسامح وتحقيق الأمن الاجتماعي (أكثر من استجابة ن= ١٣٥)

المتغيرات	ك	%
التسامح عن الأخطاء والمخالفات التي تصدر عن الآخرين	١٢٩	٩٥,٦
رفض تام لأي شكل من أشكال التطرف الفكري والديني والمذهبي	٧٦	٥٦,٣
ينتقي الألفاظ الإيجابية في الأحاديث مع الآخرين	٥٩	٤٣,٧
شغل وقت الفراغ في ممارسة الرياضة أو ما هو مفيد	١٢٥	٩٢,٦
الأخذ بوسائل التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي لكي تستثمر الطاقات البشرية بدلا من نشر الأفكار المتطرفة	٩٣	٦٨,٩
يستقي المعرفة العلمية، والإعلامية والأخبار من مصادر مأمونة، وموثوق بها	٦٨	٥٠,٤
التمسك بالتسامح؛ لأنه من مظاهر حسن الخلق	١٠٧	٧٩,٣
التحلي بالصبر والتسامح لأنها تتبع من التعاليم الدينية	٧٦	٥٦,٣
الحوار والمناقشة المثمرة مع الآخرين	٩٨	٧٢,٦

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق المسؤولية التي تقع على عاتق المواطنين لتعزيز ثقافة التسامح وتحقيق الأمن الاجتماعي، وجاءت استجابات العينة على النحو التالي: في الترتيب الأول جاءت نسبة من يرون أن التسامح عن الأخطاء والمخالفات التي تصدر عن الآخرين، حيث بلغت ٩٥,٦٪، وفي الترتيب الثاني جاء شغل وقت الفراغ في ممارسة الرياضة أو ما هو مفيد بنسبة ٩٢,٦٪، وفي الترتيب الثالث التمسك بالتسامح لأنه من مظاهر حسن الخلق بنسبة ٧٩,٣٪، وفي الترتيب الرابع جاءت نسبة من أكدوا أهمية الحوار والمناقشة المثمرة مع الآخرين وبلغت نسبتهم ٧٢,٦ ٪، وفي الترتيب الخامس جاءت نسبة من أكدوا أهمية الأخذ

بوسائل التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي لكي تستثمر الطاقات البشرية بدلاً من نشر الأفكار المتطرفة وبلغت ٦٨,٩٪، وفي الترتيب السادس رفض تام لأي شكل من أشكال التطرف الفكري والديني والمذهبي، والتحلي بالصبر والتسامح لأنها تنبع من التعاليم الدينية بنسبة ٥٦,٣٪، وفي الترتيب السابع جاءت نسبة من يرون أهمية أن يستقي الأفراد المعرفة العلمية، والإعلامية والأخبار من مصادر مأمونة، وموثوق فيها والتي بلغت ٥٠,٤٪، وفي الترتيب الأخير جاءت نسبة من ينتقي الألفاظ الإيجابية في الأحاديث مع الآخرين، والتي بلغت ٤٣,٧٪.

نستنتج مما سبق أن نشر ثقافة التسامح ونبد العنف مسئولية الأفراد والمجتمعات معاً، فالمجتمع بمؤسساته المختلفة مسئول عن نشر هذه الثقافة، وكذلك الأفراد وذلك من خلال المسئولية التي تقع على عاتقهم من خلال تأكيد مجموعة من المبادئ والقيم، والتي تتمثل في العفو عند المقدرة، وعدم رد الإساءة بالإساءة، والترفع عن الصغائر، والسمو بالنفس البشرية إلى مرتبة أخلاقية عالية، فالتسامح بوصفه مفهومًا أخلاقيًا اجتماعيًا دعا إليه كافة الرسل، والأنبياء، والمصلحين؛ لما له من دور وأهمية في تحقيق وحدة وتضامن، وتماسك المجتمعات، والقضاء على الخلافات و الصراعات بين الأفراد و الجماعات، و التسامح يعني احترام ثقافة وعقيدة وقيم الآخرين، وألا يكون هناك شعور بالغضب ولا لوجود المشاعر السلبية لأي شخص.

جدول رقم (٢١) توزيع أفراد العينة وفق الآثار السلبية للعنف على المجتمع (أكثر من استجابة ن = ١٣٥)

المتغيرات	ك	%
عدم تقبل الرأي والإساءة إلى الآخرين	١٢٠	٨٨,٩
تبادل الاتهامات والنقاشات الحادة	١١٢	٨٣,٠
المشاحنات بين الأشخاص والتلفظ بألفاظ بذيئة	١٠٢	٦٥,٦
ظهور ملامح الانشقاق والتعصب التي تهدد أمن المجتمع واستقراره	١١٧	٨٦,٧
الانعزال عن المحيط الاجتماعي	٩٩	٧٣,٣

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق الآثار السلبية للعنف على المجتمع، ومن الجدول يتضح أن نسبة من أجابوا بعدم تقبل الرأي والإساءة إلى آخرين قد جاءت في الترتيب الأول بنسبة ٨٨,٩٪، وجاء في الترتيب الثاني ظهور ملامح الانشقاق والتعصب التي تهدد أمن المجتمع واستقراره بنسبة ٨٦,٧٪، وفي الترتيب الثالث جاءت نسبة تبادل الاتهامات والنقاشات الحادة والتي بلغت ٨٣٪، وفي الترتيب الرابع جاءت نسبة المشاحنات بين الأشخاص والتلفظ بألفاظ بذيئة والتي بلغت ٧٥,٦٪، وفي الترتيب الأخير الانعزال عن المحيط الاجتماعي بنسبة ٧٣,٣٪.

ويمكن القول إن الآثار السلبية المترتبة على العنف في مجملها تحمل طابعًا ثقافيًا وقيميًا، وتتضح من خلال سلوكيات وتعاملات الأفراد مع بعضهم البعض، الأمر الذي يشير إلى أهمية نشر الأفكار الوسطية المعتدلة القائمة على قبول الرأي والرأى الآخر، واحترام ثقافة الآخر، ونشر مبادئ التعايش السلمي وعدم التنافر، مما يسهم في نشر مبادئ الديمقراطية وتأكيد الأمن المجتمعي.

جدول رقم (٢٢) توزيع أفراد العينة وفق المشكلات التي تهدد تحقيق الأمن الاجتماعي (أكثر من استجابة ن= ١٣٥)

المتغيرات	ك	%
المشكلات ذات البعد الاقتصادي	١٢٣	٩١,١
المشكلات ذات البعد السياسي	١١٥	٨٥,٢
المشكلات ذات البعد القيمي	١٣٠	٩٦,٣
المشكلات ذات البعد الأمني	١٢٥	٩٢,٦
المشكلات ذات البعد الخدمي	١٠٤	٧٧,٠

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق المشكلات التي تهدد تحقيق الأمن الاجتماعي جاء في الترتيب الأول المشكلات ذات البعد القيمي بنسبة ٩٦,٣٪، وفي الترتيب الثاني المشكلات ذات البعد الأمني بنسبة ٩٢,٦٪، وفي الترتيب الثالث المشكلات ذات البعد الاقتصادي بنسبة ٩١,١٪، وفي الترتيب الرابع المشكلات ذات البعد السياسي بنسبة ٨٥,٢٪، وفي الترتيب الخامس المشكلات ذات البعد الخدمي بنسبة ٧٧,٠٪.

ومما سبق يمكن القول إن ثمة علاقة بين وجود بعض المشكلات المجتمعية التي من شأنها أن تعوق نشر ثقافة التسامح، ونبذ العنف حيث يرتبط الحديث عن نبذ العنف ونشر ثقافة التسامح بتحقيق الأمن الاجتماعي، ذلك أن الشعور بالأمن لا يأتي إلا إذا توافرت معه مجموعة من المقومات الأساسية، تلك التي تحمل طابعاً سياسياً وثقافياً واقتصادياً وأمنياً، إلا إن هناك بعض المشكلات التي تهدد الأمن المجتمعي، جاءت على رأسها ووفق عينة البحث المشكلات التي تحمل الطابع القيمي، ثم المشكلات ذات البعد الخاص بالأمن العام، يليها المشكلات الاقتصادية، ثم السياسية، وأخيراً المشكلات الخدمية، الأمر الذي يتضح معه أهمية البعد القيمي والتربوي في التعامل مع نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف، وأن ثقافة التسامح مسؤولة مجتمعية

منوط بما مؤسسات المجتمع المختلفة، ويكتسبها الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ومن خلال سلوكياتهم، وتعاملاتهم الحياتية.

جدول رقم (٢٣) توزيع أفراد العينة وفق الآثار الإيجابية والمظاهر المترتبة على نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف (أكثر من استجابة ن= ١٣٥)

المتغيرات	ك	%
زيادة وعي السكان وانتشار الاتجاهات الإيجابية بينهم	٨٥	٦٣,٠
توفير الاطمئنان النفسي والثقة بين المواطنين، حيث لا عدوان ولا انحراف ولا جرائم	٨١	٦٠,٠
انخفاض نزعات التطرف، والعنف السياسي، والديني، والتفكك الداخلي في المجتمع	٩٤	٦٩,٦
زيادة الانتماء للوطن والاعتزاز بهويته والشعور بقيمته	١٠٦	٧٨,٥
تحسين المناخ المجتمعي وتكوين مجتمع منظم بالتعاون بين الجميع	١٢٢	٩٠,٤
التكافل بين المواطنين وتبنيهم المثل العليا للمجتمع	١٠١	٧٤,٨
توفير الحماية لفئات المجتمع الأكثر تعرضاً إلى المتغيرات الاقتصادية والضغط الحياتية	٦٥	٤٨,١

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق الآثار الإيجابية والمظاهر المترتبة على تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع، وجاء في الترتيب الأول تحسين المناخ المجتمعي وتكوين مجتمع منظم بالتعاون بين الجميع بنسبة ٩٠,٤٪، وفي الترتيب الثاني زيادة الانتماء إلى الوطن، والاعتزاز بهويته والشعور بقيمته بنسبة ٧٨,٥٪، وفي الترتيب الثالث التكافل بين المواطنين وتبنيهم المثل العليا للمجتمع بنسبة ٧٤,٨٪، وفي الترتيب الرابع انخفاض نزعات التطرف والعنف السياسي والديني والتفكك الداخلي في المجتمع بنسبة ٦٩,٦٪، وفي الترتيب الخامس زيادة وعي السكان وانتشار الاتجاهات الإيجابية بينهم بنسبة ٦٣٪، وفي الترتيب السادس توفير الاطمئنان النفسي، والثقة بين المواطنين حيث لا عدوان، ولا انحراف، ولا جرائم بنسبة ٦٠٪، وفي الترتيب السابع الأخير توفير الحماية لفئات المجتمع الأكثر تعرضاً للمتغيرات الاقتصادية والضغط الحياتية بنسبة ٤٨,١٪.

حيث إن الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملٌ رئيسٌ في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيّها وتقدمها ؛ لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء وبيعت الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزًا للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار، وأن استتباب الأمن يسهم في الإنصهار الاجتماعي الذي يسهم في إرساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب مع الإبقاء على الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدء التنوع في إطار الوحدة، وفي هذا صون للحرية واحترام لحق الإنسان في الاعتقاد والعبادة، بما لا يؤثر على حقوق الآخرين في هذا السياق.

جدول رقم (٢٤) توزيع أفراد العينة وفق المقترحات اللازمة لتفعيل مبادئ وثيقة الأزهر لنبذ العنف (أكثر من استجابة ن= ١٣٥)

المتغيرات	ك	%
تحديد المعوقات التي تواجه المؤسسات لتعزيز ثقافة التسامح	١٣٠	٩٦,٣
إعداد دورات تنمية بشرية للمواطنين ؛ لتدريبهم على كيفية التسامح	١٠٥	٧٧,٨
تزويد مراكز الشباب بمكاتب خاصة للدعم ؛ والإرشاد النفسي والاجتماعي	١١٧	٨٦,٧
الاستعانة بخبراء علم الاجتماع والعلوم النفسية في تحليل قضايا العنف، وإعطاء الحلول المباشرة لكل قضية تستجد	١١٩	٨٨,١
نشر عديد من البرامج عبر وسائل الإعلام والإنترنت الداعية للوسطية والمسامحة	١٢١	٨٩,٦
تنظيم ندوات دينية يحاضر فيها علماء الدين لنبذ العنف، ونشر تعاليم الدين السمح	١٠٩	٨٠,٧

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق المقترحات اللازمة لتفعيل مبادئ وثيقة الأزهر لنبذ العنف، وجاء في الترتيب الأول تحديد المعوقات التي تواجه المؤسسات لتعزيز ثقافة التسامح بنسبة ٩٦,٣٪، وفي الترتيب الثاني نشر عديد من البرامج عبر وسائل الإعلام والإنترنت

الداعية للوسطية والمساحة بنسبة ٨٩,٦٪، وفي الترتيب الثالث الاستعانة بخبراء علم الاجتماع والعلوم النفسية في تحليل قضايا العنف، وإعطاء الحلول المباشرة لكل قضية تستجد بنسبة ٨٨,١٪، وفي الترتيب الرابع تزويد مراكز الشباب بمكاتب خاصة للدعم والإرشاد النفسي والاجتماعي بنسبة ٨٦,٧ ٪، وفي الترتيب الخامس تنظيم ندوات دينية يحاضر فيها علماء الدين لنبذ العنف، ونشر تعاليم الدين السمح بنسبة ٨٠,٧٪، وفي الترتيب السادس إعداد دورات تنمية بشرية للمواطنين لتدريبهم على كيفية التسامح بنسبة ٧٧,٨٪.

مما سبق يمكن القول إن وثيقة الأزهر لنبذ العنف تحتاج إلى مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها زيادة فاعلية المبادئ العامة للوثيقة، والتي تهتم بتحديد أهم المعوقات التي تحول دون نشر ثقافة التسامح، وكذلك الاتجاه إلى الخبراء والمتخصصين للوقوف على أهم الأسباب التي أسهمت في انتشار مظاهر العنف في المجتمع المصري، كذلك التركيز على دور المؤسسات المعنية بالشباب في نشر ثقافة التسامح، وبخاصة أنهم الفئة الأكثر استهدافاً من قبل الجماعات المتطرفة، وكذلك الأكثر انفتاحاً على العالم من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة.

نتائج تحليل مضمون وثيقة الأزهر لنبذ العنف:

(٢٥) جدول

يوضح القضايا المتعلقة بوثيقة نبذ العنف

النخب		النخب الدينية		النخب السياسية		المجتمع		المجموع الكلي	
أهم القضايا		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
قضايا سياسية		٢٦,٣	٥٠	٢٦,٧	٨٠	٣٠	٦٠	٢٧,٥	١٩٠
قضايا دينية		١٥,٨	٣٠	١٦,٧	٥٠	٢٥,٠	٥٠	١٨,٨	١٣٠
قضايا اجتماعية		١٣,٢	٢٥	٦,٧	٢٠	٢٠,٠	٤٠	١٢,٣	٨٥
قضايا أمنية		٧,٩	١٥	١١,٧	٣٥	٧,٥	١٥	٩,٤	٦٥
قضايا وطنية		٣١,٦	٦٠	٣٣,٣	١٠٠	١٥,٠	٣٠	٢٧,٥	١٩٠
قضايا قومية		٥,٣	١٠	٥,٠	١٥	٢,٥	٥	٤,٣	٣٠
الإجمالي		١٠٠	١٩٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٦٩٠

تضمنت وثيقة الأزهر لنبذ العنف مجموعة من القضايا الأساسية التي تشير إليها بيانات الجدول السابق، حيث تشير المعطيات إلى أنه قد جاء في الترتيب الأول وبنسبة متساوية كلاً من القضايا السياسية، والوطنية وبلغت نسبتها ٢٧,٥٪، وفي الترتيب الثاني جاءت القضايا الدينية بنسبة ١٨,٨٪، وفي الترتيب الثالث جاءت نسبة القضايا الاجتماعية، حيث بلغت ١٢,٣٪، وفي الترتيب الرابع القضايا الأمنية بنسبة ٩,٤٪، وفي الترتيب الخامس الأخير القضايا القومية بنسبة ٤,٣٪.

الأمر الذي يشير إلى تنوع القضايا التي تضمنتها وثيقة الأزهر لنبذ العنف، وقد جاءت القضايا المتضمنة ضمن وثيقة الأزهر لنبذ العنف من وجهة نظر النخب الدينية على النحو التالي:

جاء في الترتيب الأول نسبة القضايا الوطنية، حيث بلغت ٣١,٦٪، وفي الترتيب الثاني القضايا السياسية بنسبة ٢٦,٣٪، وفي الترتيب الثالث جاءت نسبة القضايا الدينية وكانت نسبتها

١٥,٨٪، وفي الترتيب الرابع القضايا الاجتماعية بنسبة ١٣,٢٪، وفي الترتيب الخامس جاءت القضايا الأمنية بنسبة ٧,٩٪ وفي الترتيب السادس الأخير جاءت القضايا القومية بنسبة ٥,٣٪.

وقد جاءت القضايا المتعلقة بوثيقة لنبذ العنف من وجهة نظر النخب السياسية وفق

ما يلي:

في الترتيب الأول القضايا الوطنية بنسبة ٣٣,٣٪، وفي الترتيب الثاني القضايا السياسية بنسبة ٢٦,٧٪، وفي الترتيب الثالث جاءت القضايا الدينية بنسبة ١٦,٧٪، وفي الترتيب الرابع جاءت نسبة القضايا الأمنية والتي بلغت ١١,٧٪، وفي الترتيب الخامس جاءت القضايا الاجتماعية بنسبة ٦,٧٪، في حين جاء في الترتيب السادس الأخير القضايا القومية بنسبة ٥,٠٪.

وفيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بوثيقة الأزهر لنبذ العنف من وجهة نظر المجتمع كالاتي:

جاء في الترتيب الأول القضايا السياسية بنسبة ٣٠٪، وفي الترتيب الثاني القضايا الدينية بنسبة ٢٥٪، وفي الترتيب الثالث القضايا الاجتماعية بنسبة ٢٠٪، وفي الترتيب الرابع القضايا الوطنية بنسبة ١٥٪، وفي الترتيب الخامس جاءت القضايا الأمنية بنسبة ٧,٥٪، وفي الترتيب السادس جاءت القضايا القومية بنسبة ٢,٥٪.

جدول (٢٦) يوضح أهم القيم التي تضمنتها وثيقة الأزهر لنبذ العنف

النخب		النخب الدينية		النخب السياسية		المجتمع		المجموع الكلي		أهم القضايا
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٣٣	١٧,٤	٣٥	١١,٧	٢٧	١٣,٥	٩٥	١٣,٨	٣٣	١٧,٤	حق الإنسان في الحياة
٢٦	١٣,٧	٤٣	١٤,٣	٣٢	١٦,٠	١٠١	١٤,٦	٢٦	١٣,٧	حرمة الدماء والممتلكات الوطنية
٢٩	١٥,٣	٢٩	٩,٧	١٥	٧,٥	٧٣	١٠,٦	٢٩	١٥,٣	الأمن
١٩	١٠,٠	٢٣	٧,٧	٢٣	١١,٥	٦٥	٩,٤	١٩	١٠,٠	احترام القانون وحقوق الإنسان
١٨	٩,٥	٣٧	١٢,٣	٣٥	١٧,٥	٩٠	١٣,٠	١٨	٩,٥	الكرامة
٥٥	٢٨,٩	٩٣	٣١,٠	٣٩	١٩,٥	١٨٧	٢٧,١	٥٥	٢٨,٩	نبذ العنف
١٠	٥,٣	٤٠	١٣,٣	٢٩	١٤,٥	٧٩	١١,٤	١٠	٥,٣	الوحدة الوطنية
١٩٠	١٠٠,٠%	٣٠٠	١٠٠,٠%	٢٠٠	١٠٠,٠%	٦٩٠	١٠٠,٠%	١٩٠	١٠٠,٠%	الإجمالي

يوضح الجدول السابق أهم القيم التي تضمنتها وثيقة الأزهر لنبذ العنف، حيث جاء في الترتيب الأول نبذ العنف بنسبة ٢٧,١٪، وفي الترتيب الثاني حرمة الدماء والممتلكات الوطنية بنسبة ١٤,٦٪، وفي الترتيب الثالث حق الإنسان في الحياة بنسبة ١٣,٨٪، وفي الترتيب الرابع الكرامة بنسبة ٩,٥٪، وفي الترتيب الخامس الوحدة الوطنية بنسبة ١١,٤٪، وفي الترتيب السادس الأمن بنسبة ١٠,٦٪، وفي الترتيب السابع احترام القانون وحقوق الإنسان بنسبة ٩,٤٪.

وقد جاءت أهم القيم التي تحملها وثيقة الأزهر لنبذ العنف من وجهة نظر النخب الدينية على النحو التالي:

في الترتيب الأول نبذ العنف بنسبة ٢٨,٩٪، وفي الترتيب الثاني حق الإنسان في الحياة بنسبة ١٧,٤٪، وفي الترتيب الثالث الأمن بنسبة ١٥,٣٪، وفي الترتيب الرابع حرمة الدماء والممتلكات الوطنية بنسبة ١٣,٧٪، وفي الترتيب الخامس احترام القانون وحقوق الإنسان بنسبة

١٠,٠٪، وفي الترتيب السادس الكرامة بنسبة ٩,٥٪. وفي الترتيب السابع الوحدة الوطنية بنسبة ٥,٣٪.

أما أهم القيم التي تحملها وثيقة الأزهر لنبذ العنف من وجهة نظر النخب السياسية فجاءت وفق ما يلي:

جاء في الترتيب الأول نبذ العنف بنسبة ٣١٪، وفي الترتيب الثاني حرمة الدماء والممتلكات الوطنية بنسبة ١٤,٣٪، وفي الترتيب الثالث الوحدة الوطنية بنسبة ١٣,٣٪، وفي الترتيب الرابع الكرامة بنسبة ١٢,٣٪، وفي الترتيب الخامس حق الإنسان في الحياة بنسبة ١١,٧٪، وفي الترتيب السادس الأمن بنسبة ٩,٧٪، وفي الترتيب السابع احترام القانون وحقوق الإنسان بنسبة ٧,٧٪.

وجاءت أهم القيم التي تحملها وثيقة نبذ العنف من وجهة نظر المجتمع وفق ما يلي:

في الترتيب الأول جاءت قيمة نبذ العنف بنسبة ١٩,٥٪، وفي الترتيب الثاني الكرامة بنسبة ١٧,٥٪، وفي الترتيب الثالث حرمة الدماء والممتلكات الوطنية بنسبة ١٦٪، وفي الترتيب الرابع الوحدة الوطنية بنسبة ١٤,٥٪، وفي الترتيب الخامس حق الإنسان في الحياة بنسبة ١٣,٥٪، وفي الترتيب السادس احترام القانون وحقوق الإنسان بنسبة ١١,٥٪، وفي الترتيب السابع الأمن بنسبة ٧,٥٪.

جدول (٢٧) يوضح الهدف من وثيقة الأزهر لنبذ العنف

المجموع الكلي		المجتمع		النخب السياسية		النخب الدينية		الهدف من الوثيقة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٣٣,٣	٢٣٠	٣٠,٠	٦٠	٣٣,٣	١٠٠	٣٦,٨	٧٠	تطهير الحياة السياسية من مخاطر العنف وأشكاله
٢٤,٦	١٧٠	٢٥,٠	٥٠	٢٣,٣	٧٠	٢٦,٣	٥٠	المصالحة ونبذ العنف بين جميع فئات المجتمع
٢١,٧	١٥٠	١٠,٠	٢٠	٣٠,٠	٩٠	٢١,١	٤٠	تفعيل الحوار الجاد
٢٠,٣	١٤٠	٣٥,٠	٧٠	١٣,٣	٤٠	١٥,٨	٣٠	احترام إرادة الشعب وإعلاء سيادة القانون
٪١٠٠	٦٩٠	٪١٠٠	٢٠٠	٪١٠٠	٣٠٠	٪١٠٠	١٩٠	الإجمالي

تشير بيانات الجدول السابق إلى الهدف من وثيقة الأزهر لنبذ العنف، ومن الجدول يتضح أن تطهير الحياة السياسية من مخاطر العنف وأشكاله جاءت في الترتيب الأول بنسبة ٣٣,٣٪، وجاء في الترتيب الثاني المصالحة ونبذ العنف بين جميع فئات المجتمع بنسبة ٢٤,٦٪، وفي الترتيب الثالث تفعيل الحوار الجاد بنسبة ٢١,٧٪، وفي الترتيب الرابع احترام إرادة الشعب وإعلاء سيادة القانون بنسبة ٢٠,٣٪.

في حين جاء الهدف من وثيقة الأزهر لنبذ العنف من وجهة نظر النخب الدينية على النحو التالي:

جاءت نسبة تطهير الحياة السياسية من مخاطر العنف وأشكاله في الترتيب الأول، حيث بلغت ٣٦,٨٪، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة المصالحة ونبذ العنف بين جميع فئات المجتمع، حيث بلغت ٢٦,٣٪، وفي الترتيب الثالث تفعيل الحوار الجاد بنسبة ٢١,١٪، وفي الترتيب الرابع احترام إرادة الشعب وإعلاء سيادة القانون بنسبة ١٥,٨٪.

أما الهدف من وثيقة الأزهر لنبذ العنف من وجهة نظر النخب السياسية فقد عبرت عنه النسب الآتية:

جاء في الترتيب الأول تطهير الحياة السياسية من مخاطر العنف وأشكاله بنسبة ٣٣,٣٪، وفي الترتيب الثاني تفعيل الحوار الجاد بنسبة ٣٠٪، وفي الترتيب الثالث المصالحة ونبذ العنف بين جميع فئات المجتمع بنسبة ٢٣,٣٪، وفي الترتيب الرابع احترام إرادة الشعب وإعلاء سيادة القانون بنسبة ١٣,٣٪.

وجاء الهدف من وثيقة الأزهر لنبذ العنف من وجهة نظر المجتمع كالتالي:

جاء في الترتيب الأول احترام إرادة الشعب وإعلاء سيادة القانون بنسبة ٣٥,٠٪، وفي الترتيب الثاني تطهير الحياة السياسية من مخاطر العنف وأشكاله بنسبة ٣٠٪، وفي الترتيب الثالث المصالحة ونبذ العنف بين جميع فئات المجتمع بنسبة ٢٥,٠٪، وفي الترتيب الرابع تفعيل الحوار الجاد بنسبة ١٠٪.

جدول (٢٨) يوضح التوازن في عرض بنود وثيقة الأزهر لنبذ العنف

النخب	النخب الدينية		النخب السياسية		المجتمع		المجموع الكلي		مدى التوازن
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
تعرض مختلف الجوانب	٦٠	٣١,٦	١٠٠	٣٣,٣	٦٥	٣٢,٥	٢٢٥	٣٢,٦	
تركز على جانب واحد فقط	٨٥	٤٤,٧	١٤٠	٤٦,٧	١٠٠	٥٠,٠	٣٢٥	٤٧,١	
لا تعرض أي جانب	٤٥	٢٣,٧	٦٠	٢٠,٠	٣٥	١٧,٥	١٤٠	٢٠,٣	
الإجمالي	١٩٠	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪	٢٠٠	١٠٠٪	٦٩٠	١٠٠٪	

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق يتضح لنا التوازن في عرض بنود وثيقة الأزهر لنبذ العنف، حيث تشير البيانات إلى أنها تركز على جانب واحد فقط في الترتيب الأول بنسبة ٤٧,١٪، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة تعرض مختلف الجوانب حيث بلغت ٣٢,٦٪، وفي الترتيب الثالث لا تعرض أي جانب بنسبة ٢٠,٣٪.

يتبين مما سبق مجئ التوازن في عرض بنود وثيقة الأزهر لنبذ العنف من وجهة نظر النخب الدينية على النحو التالي:

في الترتيب الأول تركز على جانب واحد فقط بنسبة ٤٤,٧٪، وفي الترتيب الثاني تعرض مختلف الجوانب بنسبة ٣١,٦٪، وفي الترتيب الثالث لا تعرض أي جانب بنسبة ٢٣,٧٪.

أما التوازن في عرض بنود وثيقة الأزهر لنبذ العنف من وجهة نظر النخب السياسية فجاء وفق ما يلي:

في الترتيب الأول تركز على جانب واحد فقط بنسبة ٤٦,٧٪، وفي الترتيب الثاني تعرض مختلف الجوانب بنسبة ٣٣,٣٪، وفي الترتيب الثالث لا تعرض أي جانب بنسبة ٢٠٪.

وجاء التوازن في عرض بنود وثيقة الأزهر لنبذ العنف من وجهة نظر المجتمع وفق ما يلي:

في الترتيب الأول تركز على جانب واحد فقط بنسبة ٥٠,٠٪، وفي الترتيب الثاني تعرض مختلف الجوانب بنسبة ٣٢,٥٪، وفي الترتيب الثالث لا تعرض أي جانب بنسبة ١٧,٥٪.

جدول (٢٩) يوضح الجمهور المستهدف

الجمهور		النخب الدينية		النخب السياسية		المجتمع		المجموع الكلي	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جمهور عام	١١٠	٥٧,٩	١٩٠	٦٣,٣	١٢٠	٦٠,٠	٤٢٠	٦٠,٩	
جمهور خاص	٨٠	٤٢,١	١١٠	٣٦,٧	٨٠	٤٠,٠	٢٧٠	٣٩,١	
الإجمالي	١٩٠	%١٠٠	٣٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠	٦٩٠	%١٠٠	

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق يتضح لنا الجمهور المستهدف، حيث تشير المعطيات إلى أن الجمهور العام جاء في الترتيب الأول بنسبة ٦٠,٩٪، وفي الترتيب الثاني جمهور خاص بنسبة ٣٩,١٪.

أما عن الجمهور المستهدف من وجهة نظر النخب الدينية، فقد جاءت النسب على النحو التالي:

جاء في الترتيب الأول الجمهور العام بنسبة ٥٧,٩٪، وفي الترتيب الثاني الجمهور الخاص بنسبة ٤٢,١٪.

أما الجمهور المستهدف من وجهة نظر النخب السياسية فقد أظهرته النتائج على النحو التالي:

في الترتيب الأول جاء الجمهور العام بنسبة ٦٣,٣٪، وفي الترتيب الثاني جاء الجمهور الخاص بنسبة ٣٦,٧٪.

وجاء الجمهور المستهدف من وجهة نظر المجتمع وفق ما يلي:

جاء في الترتيب الأول الجمهور العام بنسبة ٦٠٪، وفي الترتيب الثاني الجمهور الخاص بنسبة ٤٠٪.

جدول (٣٠) يوضح القوى الفاعلة بالوثيقة

النخب		النخب الدينية		النخب السياسية		المجتمع		المجموع الكلي	
القوى الفاعلة		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
هيئة كبار العلماء		٤٠	٢١,١	١٠٠	٣٣,٣	٢٠	١٠,٠	١٦٠	٢٣,٢
شباب الثورة		٦٠	٣١,٦	٥٠	١٦,٧	٧٠	٣٥,٠	١٨٠	٢٦,١
شيخ الأزهر (أحمد الطيب)		٧٠	٣٦,٨	١١٠	٣٦,٧	٨٠	٤٠,٠	٢٦٠	٣٧,٧
ممثلو الكنائس المصرية		٢٠	١٠,٥	٤٠	١٣,٣	٣٠	١٥,٠	٩٠	١٣,٠
الإجمالي		١٩٠	١٠٠٪	٣٠٠	١٠٠٪	٢٠٠	١٠٠٪	٦٩٠	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق القوى الفاعلة بوثيقة الأزهر لنبد العنف، ومن الجدول يتضح أن:

شيخ الأزهر (الإمام أحمد الطيب) جاء في الترتيب الأول بنسبة ٣٧,٧٪، وفي الترتيب الثاني شباب الثورة بنسبة ٢٣,٢٪، وفي الترتيب الثالث هيئة كبار العلماء بنسبة ٢٦,١٪، وفي الترتيب الرابع ممثلي الكنائس المصرية بنسبة ١٣,٠٪.

يتبين مما سبق جاءت القوى الفاعلة بالوثيقة من وجهة نظر النخب الدينية علي النحو

التالي:

في الترتيب الأول جاء شيخ الأزهر (الإمام أحمد الطيب) بنسبة ٣٦,٨٪، وفي الترتيب الثاني شباب الثورة بنسبة ٣١,٦٪، وفي الترتيب الثالث هيئة كبار العلماء بنسبة ٢١,١٪، وفي الترتيب الرابع ممثلو الكنائس المصرية بنسبة ١٠,٥٪.

أما القوى الفاعلة بالوثيقة من وجهة نظر النخب السياسية فجاءت وفق ما يلي:

جاء في الترتيب الأول شيخ الأزهر (الإمام أحمد الطيب) بنسبة ٣٦,٧٪، وفي الترتيب الثاني هيئة كبار العلماء بنسبة ٣٣,٣٪، وفي الترتيب الثالث شباب الثورة بنسبة ١٦,٧٪، وفي الترتيب الرابع ممثلو الكنائس المصرية بنسبة ١٣,٣٪.

وجاءت القوى الفاعلة بالوثيقة من وجهة نظر المجتمع وفق ما يلي:

في الترتيب الأول شيخ الأزهر (الإمام أحمد الطيب) بنسبة ٤٠٪، وفي الترتيب الثاني شباب الثورة بنسبة ٣٥٪، وفي الترتيب الثالث ممثلو الكنائس المصرية بنسبة ١٥٪، وفي الترتيب الرابع هيئة كبار العلماء بنسبة ١٠٪.

جدول (٣١) يوضح اللغة المستخدمة بالوثيقة

المجموع الكلي		المجتمع		النخب السياسية		النخب الدينية		النخب اللغة المستخدمة
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٦٩٠	١٠٠٪	٢٠٠	١٠٠٪	٣٠٠	١٠٠٪	١٩٠	١٠٠٪	العربية
-	-	-	-	-	-	-	-	الإنجليزية
-	-	-	-	-	-	-	-	اللاتين معاً
٦٩٠	١٠٠٪	٢٠٠	١٠٠٪	٣٠٠	١٠٠٪	١٩٠	١٠٠٪	الإجمالي

يوضح الجدول السابق أن اللغة المستخدمة بوثيقة الأزهر لنبذ العنف هي اللغة العربية

بنسبة ١٠٠٪.

جدول (٣٢) أساليب الإقناع وأدوات البرهنة المستخدمة في وثيقة الأزهر لنبذ العنف

النخب		النخب الدينية		النخب السياسية		المجتمع		المجموع الكلي	
أساليب الإقناع		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
الأساليب العاطفية		٥٢,٦	١٠٠	٥٠,٠	١٥٠	٤٥,٠	٩٠	٤٩,٣	٣٤٠
الأساليب المنطقية		٣٦,٨	٧٠	٣٣,٣	١٠٠	٤٠,٠	٨٠	٣٦,٢	٢٥٠
الأسلوبين معاً		١٠,٥	٢٠	١٦,٧	٥٠	١٥,٠	٣٠	١٤,٥	١٠٠
الإجمالي		١٠٠	١٩٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٦٩٠

يوضح الجدول السابق الأساليب الإقناعية وأدوات البرهنة المستخدمة في وثيقة الأزهر لنبذ العنف، ومن الجدول يتضح أن الأساليب العاطفية جاءت في الترتيب الأول بنسبة ٤٩,٣٪، وفي الترتيب الثاني جاءت الأساليب المنطقية بنسبة ٣٦,٢٪، وفي الترتيب الثالث جاء الأسلوبين معاً بنسبة ١٤,٥٪.

أما عن النخب الدينية فقد جاءت الأساليب المستخدمة في الإقناع على النحو

التالي:

جاء في الترتيب الأول الأساليب العاطفية بنسبة ٥٢,٦٪، وفي الترتيب الثاني الأساليب المنطقية بنسبة ٣٦,٨٪، وفي الترتيب الثالث الجمع بين الأسلوبين معاً بنسبة ١٠,٥٪.

وأما أساليب الإقناع وأدوات البرهنة المستخدمة في الوثيقة من وجهة نظر النخب

السياسية فقد كان على النحو التالي:

في الترتيب الأول جاءت الأساليب العاطفية بنسبة ٥٠٪، وفي الترتيب الثاني جاءت الأساليب المنطقية بنسبة ٣٣,٣٪، وفي الترتيب الثالث جاءت نسبة الجمع بين الأسلوبين معاً وبلغت ١٦,٧٪.

وفيما يتعلق بوجهة نظر المجتمع لأساليب الإقناع وأدوات البرهنة المستخدمة في

الوثيقة فقد جاءت على النحو التالي:

جاءت الأساليب العاطفية في الترتيب الأول بنسبة ٤٥٪، وفي الترتيب الثاني جاءت الأساليب المنطقية بنسبة ٤٠٪، وفي الترتيب الثالث الجمع بين الأسلوبين بنسبة ١٥٪.

جدول (٣٣) يوضح سمات القوى الفاعلة التي ارتكزت عليها الوثيقة

المجموع الكلي		المجتمع		النخب السياسية		النخب الدينية		النخب سمات القوى الفاعلة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٧١,٠	٤٩٠	٥٥,٠	١١٠	٨٣,٣	٢٥٠	٦٨,٤	١٣٠	إيجابي
٢٩,٠	٢٠٠	٤٥,٠	٩٠	١٦,٧	٥٠	٣١,٦	٦٠	سلي
%١٠٠	٦٩٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠	٣٠٠	%١٠٠	١٩٠	الإجمالي

تشير بيانات الجدول السابق إلى سمات القوى الفاعلة التي ارتكزت عليها الوثيقة، حيث تشير المعطيات إلى أن السمات الإيجابية جاءت في الترتيب الأول بنسبة ٧١٪، وفي الترتيب الثاني جاءت السمات السلبية بنسبة ٢٩٪.

يتبين مما سبق أن سمات القوى الفاعلة التي ارتكزت عليها وثيقة الأزهر لنبذ العنف من وجهة نظر النخب الدينية جاءت على النحو التالي:

في الترتيب الأول السمات الإيجابية حيث بلغت نسبتهم ٦٨,٣٪، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة السمات السلبية بنسبة ٣١,٦٪.

أما عن سمات القوى الفاعلة التي ارتكزت عليها الوثيقة من وجهة نظر النخب السياسية فقد جاءت وفق ما يلي:

جاءت السمات الإيجابية في الترتيب الأول بنسبة ٨٣,٣٪، وفي الترتيب الثاني السمات السلبية بنسبة ١٦,٧٪.

وجاءت سمات القوى الفاعلة التي ارتكزت عليها الوثيقة من وجهة المجتمع وفق ما

يلي:

في الترتيب الأول جاءت نسبة السمات الإيجابية بنسبة ٥٥٪، وفي الترتيب الثاني
السمات السلبية بنسبة ٤٥٪.

أهم نتائج الدراسة:

يمكن تحديد أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

فيما يتعلق بدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر ثقافة التسامح فقد أوضحت

نتائج البحث أن:

- ثقافة التسامح مكتسبة، ومسئول عن تنميتها مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة بداية من الأسرة وما تغرسه من قيم حول قبول الآخر واحترام ثقافته، ونشر مبدء حرية التعبير عن الرأي، كذلك المؤسسات التعليمية التي تلعب دورًا مهمًا في تشكيل ثقافة وفكر النشء والمناهج الدراسية بها بما تحمله من قيم تربوية وتعليمية من شأنها أن تسهم في نبذ العنف وتشجيع مبادئ الحرية والديمقراطية، أما المؤسسات الدينية فلها دور مهم في تقديم صحيح الدين ونشر مبادئ التسامح والتعايش وقبول الآخر، وكذلك وسائل الاعلام التي تعد سلاحًا ذا حدين في مواجهة العنف ونشر ثقافة التسامح، أو قد يستعين البعض في زعزعة أمن وسلامة المجتمع، والمؤسسات الخاصة بالشباب والأحزاب السياسية، والنوادي الاجتماعية، ومراكز الشباب جميعها له دور في تنمية ثقافة التسامح، من خلال الأنشطة والفاعليات الخاصة بالشباب.
- تركز وثيقة الأزهر لنبذ العنف على ثلاث ركائز أساسية، هي: الاعتراف بحقوق الآخرين، وتقبل الآخر، وتبادل الآراء دون تعصب لرأى دون الآخر وذلك لنشر مبادئ التعايش، وقيم الاحترام، وقبول الآخر.
- ثقافة التسامح تقوم على مجموعة من الأسس والمقومات التي يضعها المجتمع، والتي من شأنها أن تحقق الأمن المجتمعي للأفراد والمجتمعات، وذلك من خلال نشر الفكر الوسطى، وترسيخ مبادئ الديمقراطية، وتفعيل منظومة القيم في المجتمع من خلال المؤسسات التربوية المختلفة، وتأكيد نشر مبادئ الحرية والتعايش السلمى، وهو ما تضمنته الوثيقة ووقعت عليه القوى السياسية المختلفة.

- الأسرة تلعب دورًا أساسيًا في نشر قيم التسامح والأمن الفكري، وذلك من خلال تربية الأبناء على أساس ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال في معتقداتهم وأفعالهم وأقوالهم، وتنمية روح الانتماء والمواطنة لديهم في مراحل نموهم المختلفة، وتحصينهم ضد التأثير بتوجهات فكرية قد تؤدي بهم إلى الاتجاه نحو التعصب والعنف.
- فيما يتعلق بالهدف من وثيقة الأزهر لنبذ العنف فقد أظهرت النتائج أنه يتضح من خلال محاولتها تطهير الحياة السياسية في مصر من العنف، وذلك من خلال تأكيدها مجموعة من المحددات التي تمثلت في: نشر قيم المصالحة، والتعايش السلمي، ونبذ العنف بين جميع طوائف المجتمع، وأيضًا تفعيل الحوار الجاد القائم على قبول الرأي والرأي الآخر، احترام إرادة الشعب وإعلاء سيادة القانون، وهو ما أظهرته نتائج تحليل المضمون.

فيما يتعلق بأهم ما تضمنته وثيقة الأزهر لنبذ العنف فقد أوضحت نتائج تحليل

المضمون ما يلي:

- وثيقة الأزهر لنبذ العنف اشتملت على مجموعة من القضايا تمثلت في قضايا سياسية، ودينية، وأمنية، ووطنية، وقومية.
- تمثلت أهم القيم التي عبرت عنها الوثيقة في حق الإنسان في الحياة، حرمة الدماء والممتلكات الوطنية، الأمن، احترام القانون، حقوق الإنسان، الكرامة، نبذ العنف، الوحدة الوطنية.
- استخدمت الوثيقة اللغة العربية، بوصفها لغة رسمية للدولة المصرية، وهدفت إلى أن تكون مبسطة ومفهومة للقارئ، حتى يسهل عليه استيعابها، ذلك أنها تستهدف جميع طوائف الشعب المصري دون تحديد فئة بعينها.
- استخدمت الوثيقة الأساليب العاطفية، وأسلوب الاستمالة أكثر من الأساليب المنطقية، وقد يرجع ذلك إلى رغبة الموقعين عليها في استمالة الجمهور المستهدف منها، وجذب انتباههم من خلال أسلوب بسيط يصل إليهم بسهولة.
- حرصت الوثيقة على وجود تمثيل لجميع أطياف الحياة السياسية في مصر، حيث تمثلت القوى الفاعلة في الوثيقة في كل من شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب، وممثلي الكنيسة المصرية، وهيئة كبار العلماء، وشباب الثورة، وهم الموقعون على الوثيقة أيضاً، الأمر الذي يشير إلى أهمية المؤسسات الدينية في المجتمع المصري ممثلة في الأزهر والكنيسة والموقعين على وثيقة الأزهر لنبذ العنف مع القوى السياسية، في نشر صحيح الدين و تأكيد نشر قيم التعايش والتسامح، وقبول الآخر، ونبذ التعصب والعنف بكل أشكالهما وتأكيد مبادئ الديمقراطية وهو ما تضمنته وثيقة الأزهر لنبذ العنف وأكدته لدعم استقرار المجتمع المصري وأمنه.

فيما يتعلق بآلية تنفيذ الأهداف العامة للوثيقة ونشر ثقافة التسامح فقد أظهرت

النتائج:

- نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف مسئولية الأفراد والمجتمعات معاً، فالمجتمع بمؤسساته المختلفة مسئول عن نشر هذه الثقافة، وكذلك الأفراد من خلال المسئولية التي تقع على عاتقهم، وتأكيد على مجموعة من المبادئ والقيم، والتي تتمثل في العفو عند المقدرة، وعدم رد الإساءة بالإساءة و الترفع عن الصغائر، والسمو بالنفس البشرية إلى مرتبة أخلاقية عالية.
- أهمية وجود مجموعة من الأسس والمقومات التي يضعها المجتمع من أجل الترسخ لثقافة التسامح ونبذ العنف، والتي من شأنها أن تحقق الأمن المجتمعي للأفراد والمجتمعات، وذلك من خلال نشر الفكر الوسطى، وترسيخ مبادئ الديمقراطية، وتفعيل منظومة القيم في المجتمع من خلال المؤسسات التربوية المختلفة، وتأكيد نشر مبادئ الحرية والتعايش السلمى.
- وتأكيد أهمية دور الخطاب الدينى في بث ثقافة التسامح ونبذ العنف، وذلك من خلال التواصل والحوار مع الناس، ونشر صحيح الدين، فلغة رجل الدين وطريقة حديثه ونوعية الموضوعات تسهم في تقديم صحيح الدين، وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة لدى المتلقين لها ؛ لذا فالخطاب الدينى من شأنه أن يجد من العنف ونشر قيم التسامح وقبول الآخر، وهو ما يتفق ونظرية الدور وتأكيداها مفهوم توقعات الدورى، الذى يعنى مجموعة الإجراءات التي يتوقعها أفراد المجتمع من شخص يشغل مركزاً معيناً - والذى يتمثل في دور المؤسسات الدينية في تجديد الخطاب الدينى - والتي قد تتفق في مضمونها مع ما يرمى إليه مدلول الدور بالنسبة لهذا المركز أو قد لا يتفق معه.
- الكشف عن أهم المبادئ والالتزامات الأخلاقية التي تسهم في نشر ثقافة التسامح

الهوامش:

^١ نازي محمد فتحي الوكيل ، بدائل مقترحة لتفعيل دور المؤسسات التربوية في تنمية ثقافة التسامح بين طلاب المرحلة الثانوية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ٢٠١٩ .

^٢ John Scott & Grand Marshal , Dictionary of Sociology , Oxford University Press , ٣rd edition , ٢٠٠٥ ,P ٥٦٩.

^٣ حسين عبد الحميد رشوان ، علم اجتماع التنظيم ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٤ .

^٤ معن خليل العمر ، معجم علم الاجتماع المعاصر ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٤ ، ص ٣٦٣ .

^٥ سامية فهمي وآخرون ، اتجاهات معاصرة في خدمة المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠١١ ، ص ١٦٨ .

^٦ محمد سعيد فرح ، البناء الاجتماعي والشخصية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٥٨ .

^٧ سامية فهمي وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

^٨ - محمد عبد العزيز الغريب ، نظريات علم الاجتماع، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ٢٠٠٩، ص ١٦ .

^٩ Barry, Jack W, Forgiveness among the virtues, Journal of Leadership , Organizational Studies, Vol ٩, N ١,٢٠١٢.

^{١٠} صالح ذياب هندي ، صادق حسن الشديقات ، قيم التسامح في منهاج التربية الوطنية - الجامعة الهاشمية أمودجًا ، المجلة الأردنية في الدراسات الاسلامية ، مجلد ٩ ، ع ٣ ، ٢٠١٣ .

١١ , Tasng Jo, Ann McCullough, Forgiveness and Reconciliation , A longitudinal analysis , paper present at hosted by a campaign for Forgiveness research , Atlanta G A , ٢٠١٣.

١٢ دراسة شيماء عمر ، فاعلية برنامج إرشادي لتنمية قيم التسامح وخفض الميول التعصبية لدى عينة من تلاميذ المدارس الإعدادية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٦ .

١٣ سامى معروف ، التفكير الإيجابي وعلاقته ب(التسامح - التعصب) لدى عينة من طلاب كلية التربية بجامعة حلوان والوادي الجديد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٧ .

١٤ محمد جمال عدلي ، دور المدرسة الثانوية في تنمية قيمة التسامح لدى الطلاب ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، ٢٠١٨ .

١٥ دراسة حميد شهيد حفات ، دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة التسامح من وجهة نظر الصحفيين العراقيين - دراسة مسحية ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٩ .

١٦ محمد محمد سليم أحمد ، دور جماعات النشاط في تنمية قيم التسامح لدى أعضائها ، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، ع ٥٠ ، مجلد ٣ ، أبريل ٢٠٢٠ .